

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قلمة -

كلية العلوم الاقتصادية، والتجارة وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مطبوعة دروس بعنوان:

# التحليل المالي

موجهة لطلبة السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي

من اعداد:

الدكتورة سعاد شعابنية

السنة الجامعية: 2021-2022

## المقدمة:

تعتبر التغييرات الاقتصادية العالمية وما أفرزته من ترابط لاقتصاديات الدول وما ظهر من مفاهيم جديدة، من الأسباب التي كان لها الأثر الأكبر في توجه الهيئات الدولية نحو توحيد المفاهيم والنظم المحاسبية بمعنى توحيد لغة المحاسبة. فعلى مر الأزمنة وجدت أدلة تثبت استخدام الانسان منذ القدم للمحاسبة وإن لم تكن بمفهومها الذي نعرفه اليوم إلا أنها كانت آنذاك تلي احتياجاته، وكان لتطور المعاملات بين الشعوب الأثر الواضح في سرعة تبلور المفاهيم المحاسبية واتساع نطاق استخدامها.

وحيث أن المحاسبة تعتبر بمثابة اللغة التي يتم بها إبلاغ الواقع الاقتصادي لأي كيان وكذا تسهيل وصوله لكل من له مصلحة في استخدام هذا الواقع، فهي الوسيلة العملية والتي لا يمكن الاستغناء عنها في تسجيل، تنفيذ، تحليل، الرقابة على عمليات المؤسسة والتخطيط لمستقبلها. فاليوم أضحت كل مؤسسة، شركة أو هيئة مهما كان حجمها أو شكلها القانوني ملزمة بتسجيل معاملاتها الاقتصادية، بالشكل المطلوب للمساعدة على اتخاذ قراراتها في جميع المجالات ولعل القرارات المالية أهمها.

إذا فالبيانات والمعلومات المالية والمحاسبية تعتبر انعكاسا رسميا وحتميا لأي نشاط اقتصادي، وهذا ينسجم مع منظور النظم المعلوماتية في تقديم نظرة شاملة وواسعة حول النشاط الاقتصادي في أية مؤسسة، هذا النشاط الذي يعتبر نظاما مترابطا لحركة الموارد المالية والتي يتم تفعيلها بقرارات إدارية ومالية ونظام معلومات يعكس الصورة الفعلية والدقيقة لهذه المؤسسة.

إن اتخاذ القرارات المالية من المهام الجوهرية والوظائف الأساسية للمدير أو المسير المالي، فمقدار النجاح الذي تحققه أية مؤسسة إنما يتوقف في المقام الأول على قدرة وكفاءة هذا الأخير وفهمه للقرارات المالية وأساليب اتخاذها، وبما لديه من مفاهيم تضمن رشدا للقرارات وفعاليتها، وتدرك أهمية وضوحها ووقيتها، وتعمل على متابعة تنفيذها وتقويمها.

ويعتبر اتخاذ القرار باستخدام المؤشرات المالية المستخدمة كأدوات للتحليل المالي أحد الأدوات المهمة والأكثر شيوعاً التي تستخدمها المؤسسات في قياس قدرتها على استمرار نشاطاتها الاقتصادية وتوسيعها فضلاً عن أنها تعد مؤشراً هاماً للتعرف على المركز المالي والائتماني للمؤسسة. وذلك من خلال إيجاد التناسق والتفاعل بين مواردها المتاحة واستخداماتها بشكل أمثل لتحقيق الجودة العالية في الإنتاج بأقل الجهود والتكاليف، لذلك فعملية اتخاذ القرارات الرشيدة تعتمد بصورة كبيرة على مدى مهرة المحلل المالي وفعالية أدوات التحليل المالي المستخدمة في المؤسسة

وبناء على ما تقدّم، تأتي هذه المطبوعة البيداغوجي والموسومة بـ " التحليل المالي " في عشرة محاور يتم التفصيل فيها من خلال مجموعة من العناصر بشكل تسلسلي يسهّل على الطالب، المهتمين والباحثين بالشأن المالي والمحاسبي عموماً، فهم الوظيفة المالية في المؤسسة وكذا الفهم والاحاطة بأسلوب التحليل المالي وادراك أهمية مخرجاته في ترشيد القرارات المالية والاحاطة بمختلف المفاهيم ذات الصلة بالمحاسبة، من خلال الاعتماد على أسلوب نظري مبسط في لغته، علمي في طرحه، أمين في نقله، مدعم بأشكال وجداول تنقل المتعلم من الخيال النظري إلى الفهم العملي.

## فهرس المحتويات

### فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
III - I	فهرس المحتويات
2-1	المقدمة
<b>المحور الأول - عموميات حول التحليل المالي</b>	
6	أولاً- مدخل مفاهيمي للتحليل المالي
15	ثانياً - مدخل مفاهيمي للتشخيص المالي وعلاقته بالتحليل المالي
23	ثانياً - مدخل مفاهيمي للتسيير المالي وعلاقته بالتحليل المالي
<b>المحور الثاني - أدوات التحليل المالي، خطواته وأساليبه</b>	
28	أولاً- أدوات التحليل المالي
30	ثانياً - خطوات التحليل المالي
31	ثانياً - أساليب التحليل المالي
<b>المحور الثالث - دراسة وتحليل الميزانية</b>	
32	أولاً- تعريف الميزانية
33	ثانياً - مزايا الميزانية المالية
34	ثانياً - مكونات الميزانية المالية
39	رابعاً - تحليل الميزانية المالية " تحليل سيولة استحقاق "
41	خامساً - تحليل الميزانية الوظيفية " التحليل الوظيفي "
<b>المحور الرابع - التحليل المالي في الأجل الطويل</b>	
50	أولاً- وجهة نظر أصحاب الديون طويلة الأجل (المقرضين)
52	ثانياً - وجهة نظر إدارة المؤسسة
<b>المحور الخامس - دراسة وتحليل قائمة حساب النتائج</b>	

## فهرس المحتويات

55	أولاً- تعريف قائمة حساب النتائج
55	ثانياً- مميزات قائمة حساب النتائج
56	ثالثاً- مكونات قائمة حساب النتائج
57	رابعاً- شكل قائمة حساب النتائج
61	خامساً- أهم النسب المستخدمة في تحليل قائمة حساب النتائج
<b>المحور السادس- دراسة وتحليل قائمة التدفقات النقدية</b>	
65	أولاً- تعريف قائمة التدفقات النقدية
66	ثانياً- مميزات قائمة التدفقات النقدية
67	ثالثاً- مكونات قائمة التدفقات النقدية
68	رابعاً- شكل قائمة التدفقات النقدية
71	خامساً- أهم النسب المستخدمة في تحليل قائمة التدفقات النقدية
<b>المحور السابع- دراسة وتحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة</b>	
72	أولاً- تعريف قائمة تغيرات الأموال الخاصة
72	ثانياً- أهداف قائمة تغيرات الأموال الخاصة
72	ثالثاً- مكونات قائمة تغيرات الأموال الخاصة
73	رابعاً- شكل قائمة تغيرات الأموال الخاصة
<b>المحور الثامن- المؤشرات والنسب الأكثر دلالة</b>	
74	أولاً- تعريف النسب المالية
75	ثانياً- أنواع النسب المالية
<b>المحور التاسع- حالات عملية شاملة حول التحليل المالي</b>	
80	أولاً- بعض الأسئلة المرتبطة بالجانب النظري من هذه المطبوعة
82	ثانياً- تطبيقات حول اعداد وتحليل الميزانية
108	ثالثاً- تطبيقات حول اعداد و تحليل قائمة حساب النتائج

## فهرس المحتويات

113	رابعاً - تطبيقات حول جدول تدفقات الخزينة:
119	قائمة المراجع

## المحور الأول - مجموعات حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم الموضوعات التي تناولتها الدراسات الاقتصادية وذلك للضرورة التي تميلها متطلبات التسيير من تخطيط ورقابة وتقييم... الخ، وذلك اعتمادا على مجموعة من الأدوات التحليلية التي يمكن من خلالها الكشف عن أوجه الضعف والقوة في جانب أو جوانب معينة من نشاط المؤسسة.

وتتزايد يوما بعد يوم أهمية هذا المصطلح المترابط والمتشابك وحتى المتداخل مع مصطلحات أخرى على غرار مصطلحي التشخيص والتسيير الماليين والتي لا يستغني أحدها عن الآخر بسبب تعاظم دور أسواق رأس المال وتعدد وتنوع الأدوات المالية المتداولة فيها ودخولها فيما يعرف بحقبة العولمة.

والحقيقة التي وجب معرفتها هي أن التحليل المالي هو أساس كل من التشخيص والتسيير الماليين اذ يعتبر الأداة الفعالة والأسلوب الناجع في تحقيق المراقبة المالية الدقيقة والكشف عن مدى كفاءة السياسة المتبعة في المؤسسة، كما يشكل التحليل المالي لميزانيات وأرصدة المؤسسة الإطار الملائم لإجراء عملية التشخيص المالي على اعتبار أن كل اختلاف في وضعية المؤسسة المالية سوف يظهر من خلال بعض المؤشرات المالية والاقتصادية، لحدوث تقلص غير عادي في بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج، وهذا ما ينعكس جليا على مستوى نتائجها وحساباتها السنوية. وفيما يلي سيتم التطرق إلى كل من التحليل والتشخيص الماليين كعنصرين مهمين لا يستغني عنهما في عملية اتخاذ القرارات المالية، ولإزالة اللبس أكثر ارتأينا التطرق إلى مصطلح التسيير المالي بنوع من الإيجاز.

### أولا- مدخل مفاهيمي للتحليل المالي

#### 1- ماهية التحليل المالي

للتحليل المالي كغيره من التقنيات أو العلوم مرجعية تاريخية وتعريف مختلف العديد من الباحثين في تحديده وفيما يلي بيان ذلك:

#### -نشأة التحليل المالي:

## المحور الأول - محرميات حول التحليل المالي

تعود نشأة التحليل المالي إلى نهاية القرن التاسع عشر حيث استعملت النسب المالية في معرفة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها و ذلك استنادا إلى الكشوفات المحاسبية ، ومع التطور الصناعي و التجاري اتضح عدم كفاية هذا التحليل و ظهر في بداية العشرينات من القرن العشرين بعض الدراسات المبينة على العديد من المؤسسات وعلى النسب المختلفة المستعملة من قبل لتطويرها واستخدامها بشكل أفضل، بحيث تم تصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية أو النواحي الجغرافية مما يساعد على المقارنة بين المؤسسات بسهولة ، و كان لازمة الاقتصادية العالمية اثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي ، وفي سنوات الثمانينات زاد الاهتمام به بسبب الاهتمام بالتضخم و تأثيره على أسعار الفائدة و على قرارات الاستثمار كل هذا أدى إلى خلق نظرة جديدة لتحليل المالي<sup>(1)</sup>، وعموما فإن المرجعية التاريخية لنشأة التحليل المالي تشير إلى أنّ نشأته ترجع إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي<sup>(2)</sup>:

✓ **الثورة الصناعية:** أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع و تمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح و وفورات الإنتاج الكبير، و بذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشأة فردية صغيرة على شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، و قد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً لنقص خبرتهم إلى تعويض سلطة إدارة المنشأة إلى مجلس إدارة مستقل و أصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المنشأة و مدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها و بالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم و تفسير النتائج لتحديد مجالات قوة المنشأة أو نقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي و نتيجة أعمالها؛

(1) عدنان نايب النعيمي (2008): التحليل و التخطيط المالي، (بدون طبعة)، دار اليازوري العلمية لنشر و التوزيع، الأردن

(2) حمزة محمود الزبيدي، (2011): التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، (الطبعة الثانية)، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، ص 25.



## المحور الأول - محرميات حول التحليل المالي

✓ **التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:** لما كان نجاح واستمرار وجود شركات مساهمة مرهون بثقة المساهمين، لذلك فقد تدخلت الحكومات من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي، لكي تضمن حماية جموع المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضاً بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية ومدى التفصيل المطلوب فيها لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها؛

✓ **الأسواق المالية:** تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة و لذلك يحتاج المستثمرون الحاليون و المتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع منشآت الاعمال التي تتداول أسهمها في السوق المالية ، و لإرضاء هؤلاء المستثمرين، نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات منشآت الأعمال مالياً لتحديد مدى قوة هذه المنشآت أو ضعفها ، و على ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب و العرض للأوراق المالية في السوق؛

✓ **الائتمان:** إن انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل و لفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصاريف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي النقدي للمنشآت الطالبة لهذا النوع من الائتمان، و لذلك قد ظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية و في ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض و التسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المنشآت، و لهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمنشآت الطالبة لمساعدة المصارف.<sup>(1)</sup>

-تعريف التحليل المالي:

(1) همزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 25، 26.

## المحور الأول - محرميات حول التحليل المالي

اختلف الباحثون وأدباء المجال المالي في إعطاء تعريف موحد للتحليل المالي، حيث:

✍ عرف "محمد إبراهيم عبد الرحيم" التحليل المالي بأنه: "فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمنشأة معينة عن فترة أو فترات ماضية بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم المنشأة خلال فترة الدراسة والتنبؤ بنتيجة أعمال ونشاط المنشأة عن فترات مقبلة ولا يسمح عادة للمحلل المالي بالحصول على البيانات الداخلية الغير منشورة. (1)

✍ أما "محمد مدحت غسان الكيري" و"دلال غسان الحيزي" فقد عرفا التحليل المالي على أنه: "مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على المعلومات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل. (2)

✍ في حين ينظر "عبد الغفار الحنفي" إليه على أنه: "عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية، المدونة بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل القومي) إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة في عملية اتخاذ القرار. (3)

(1) محمد إبراهيم عبد الرحيم، (2008): اقتصاديات الاستثمار والتحويل والتحليل المالي، (الطبعة الأولى)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 133.

(2) محمد مدحت غسان الحيزي، دلال غسان الحيزي، (2018): التحليل المالي - الكشف عن الانحراف و الاختلاف -، (الطبعة الأولى)، الصايل للنشر و التوزيع، عمان، ص 39.

(3) عبد الغفار حنفي، (2004): أساسيات التحليل ودراسات الجدوى، (الطبعة الأولى)،الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 75.

## المحور الأول - محرميات حول التحليل المالي

كذلك تطرق "محمود الخلايلية" للتحليل المالي وقام بتعريفه على أنه: "أداة لتفسير القوائم المالية، ومعرفة العلاقة بين مضماتها، ومدلولات الأرقام الواردة فيها، و العلاقات بينها، ويوفر التحليل المالي معلومات تساعد في تقدير قيمة المنشأة، و تقييم مركزها المالي، و مدى فعالية أنشطتها المختلفة و كفاءتها".<sup>(1)</sup>

مما سبق يمكننا القول أنّ التحليل المالي هو عملية تحويل ذلك الكم الهائل من المعلومات المالية والمحاسبية الواردة في القوائم المالية إلى كم أقل يستعمل كأساس لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات المالية.

### 2- أهداف التحليل المالي واستعمالاته:

تعتبر نتائج التحليل المالي أو ما يعرف بمخرجات التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها في تشخيص وضعية المؤسسة المالية وكذا اتخاذ القرارات المالية والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد. وعليه فإن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق ما يلي:<sup>(2)</sup>

- تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة.
- تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل.
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها.
- يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية و النوعية لمتخذي القرار.<sup>(3)</sup>

<sup>(1)</sup> محمود الخلايلية، (1998): التحليل باستخدام البيانات المحاسبية، (الطبعة الثانية)، منشورات الجامعة الأردنية، الأردن، ص 100.

<sup>(2)</sup> عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، (2007): التحليل و التخطيط المالي، (الطبعة الأولى)، اليازوري، ص 11.

<sup>(3)</sup> المرجع نفسه، ص 12.

## المحور الأول - محرميات حول التحليل المالي

- تقييم صلاحية السياسات التشغيلية و المالية التي تتبعها المنشأة من خلال تقييم كفاءة الأنشطة

التسويقية و الإنتاجية و المالية لها.(1)

يمكن استعمال التحليل المالي لعدة أغراض أهمها(2):

**1- التحليل الائتماني:** ويهدف التحليل الائتماني إلى التعرف على مقدرة المدين على السداد أي الوفاء

بالتزاماته المالية اتجاه المقرض.

**2- التحليل الاستثماري:** يستعمل التحليل المالي في تقييم الاستثمار في أسهم الشركات وإسناد القرض

وبالتالي تقييم المؤسسات نفسها والذي يعود بالفائدة على الأفراد والشركات.

**3- تحليل الاندماج والشراء:**

قد ترغب شركة في شراء شركة أخرى أو بانضمام شركة أو أكثر معاً لتكوين شركة جديدة وهنا لا بد من

تقييم كل شركة وتقدير الأداء المستقبلي لها.

**4- تحليل تقييم الأداء:**

إن تقييم أداء المؤسسة يعتمد على تقييم ربحيتها وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي وسيولتها وهذا لا

يتم إلا من خلال استخدام أدوات التحليل المالي.

---

(1) خالد الراوي و يوسف سعادة، (2000): التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي، (الطبعة الثانية)، دار المسيرة للطباعة و النشر، الأردن، ص 1.

(2) عبد الحليم كراجة و آخرون، (2006): الإدارة و التحليل المالي -أسس، مفاهيم، تطبيقات- ، (الطبعة الثانية)، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، ص ص 157، 158.

## المحور الأول - محرميات حول التحليل المالي

5-التخطيط: تتعرض المؤسسات إلى تذبذبات مستمرة في أسواقها مما (1) يتطلب منها إعداد الخطط الكفيلة

بمواجهة هذه التغيرات و لا يتم ذلك إلا من خلال تحليل أداء المؤسسات في السنوات السابقة باستعمال أدوات التحليل المالي.(2)

### 3- أدوات التحليل المالي وخطواته:

للتحليل المالي عدة أدوات يتم استخدامها من قبل المحلل المالي كما يتوجب علي هذا الأخير اتباع خطوات علمية مناسبة في تحليله للوضع المالي للمؤسسة وفيما يلي بيان ذلك:

#### - أدوات التحليل المالي:

من أجل الوصول إلى قرارات عقلانية تحافظ على مسيرة المؤسسة نحو تحقيق أهدافها، على الإدارة المالية للمؤسسة أن تستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكنها من الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار المناسب.

من أهم الأدوات التحليلية الممكن استعمالها لهذه الغاية: (3)

أ. المقارنات: تبين هذه الأداة التحليلية التغيرات التي تطرأ على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة لسنة خلال سنوات عديدة، وذلك من خلال المقارنة بين بنود القوائم المالية للسنوات المختلفة، تساعد هذه المقارنة في التعرف على مدى التقدم أو التراجع الذي تحققه المؤسسة على مدى سنوات حياتها.

(1) عبد الحليم كراجة و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 158.

(2) محمد عبد الخالق، (2010): الادارة المالية، (بدون طبعة)، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن، ص 209

(3) محمد عبد السلام أحمد و إبراهيم السيد، (2017): إدارة الموارد المالية، (الطبعة الأولى)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ص 46.

## المحور الأول - مجموعات حول التحليل المالي

ب. **التدفقات:** يعتبر هذا التحليل بديلاً لتحليل قائمة مصادر الأموال واستخداماتها وهو يقوم على أساس تحديد التدفقات النقدية التي تمت في المؤسسة خلال الفترة السابقة التي يشملها التحليل وذلك بتقسيم هذه التدفقات إلى ثلاث مجموعات هي: التدفقات النقدية من عمليات التشغيل، التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار والتدفقات النقدية من عمليات التمويل وميزة هذا التحليل تركيزه على التدفقات النقدية على عكس القوائم المالية وأدوات التحليل الأخرى التي تركز على أساس الاستحقاق.

ج. **النسب:** يقوم هذا التحليل على أساس تقييم مكونات القوائم المالية من خلال علاقاتها بعضها ببعض أو بالاستناد إلى معايير محددة بهدف الخروج بمعلومات عن مؤشرات وأعراض الظروف السائدة في المؤسسة موضوع التحليل.

### - خطوات التحليل المالي: هناك خطوات محددة يستخدمها المحلل المالي في عمله و لعل أهمها الآتي: (1)

للهدف تحديد الغاية أو الهدف من التحليل وهذا يتعلق بقرار الإدارة حول ماهية العمل الذي تريده فهل تريد تقييم الأداء النهائي أم تريد إجراء تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية كما يحدث غالباً في البنوك على سبيل المثال عندما تريد منح قرض لأحد المنشآت أم يراد إجراء تحليل لإنتاجية العمل وغيرها من الأهداف.

للجمع بعد ذلك يقوم المحلل بجمع المعلومات المطلوبة حسب نوع التحليل فإن كان التحليل تقييم الأداء النهائي فإن المحلل يقوم بجمع بيانات عن المصروفات والإيرادات لفترة معينة وتحديد المؤشرات الرئيسية التي لها دور كبير في أداء المشروع مثل المبيعات أو الإنتاج.

(1) محمد مدحت غسان الخيري و دلال غسان الخيري، مرجع سبق ذكره، ص 43.

## المحور الأول - مجموعات حول التحليل المالي

ثم ينتقل المحلل بعد ذلك إلى تحديد أدواته التي سوف يطبقها في عملية التحليل وهذا يتعلق طبعاً بالمستوى العلمي والفني للمحلل ومدى تجربته في مجال التحليل.

هنا يقوم المحلل باستخدام البيانات ذات العلاقة من أجل الوصول إلى مؤشرات معينة يستفيد منها في عملية التحليل.

بعد الوصول إلى مؤشر معينة يقوم بتحليل هذه المؤشرات في المستقبل.

ينتهي المحلل بعد ذلك إلى كتابة استنتاجاته وتوصياته على شكل تقرير يقدم إلى الجهة التي طلبت التحليل.

تطرقنا في هذا العنصر إلى التحليل المالي بشكل عام، باعتباره من أهم الوسائل التي يتم من خلالها تحليل القوائم المالية لأي مؤسسة. وبين أهدافه وأدواته بالإضافة إلى ذلك خطواته التي نتبعها للقيام بعملية التحليل بأكثر دقة. كل هذا من أجل إعطاء تشخيص للوضع المالي للمؤسسة وهذا ما سنتطرق إليه في العنصر الموالي.

### - أساليب التحليل المالي:

التحليل المالي عبارة عن مجموعة من الطرق والأساليب الفنية، التي يطوعها المحلل لتحويل البيانات والمعلومات المرتبطة بموضوع التحليل إلى مؤشرات مالية تهدف إلى توضيح الماضي وإنجازاته لرسم سياسات المستقبل.

تصنف الطرق و الأساليب الفنية المستخدمة في التحليل المالي إلى مجموعتين هما: (1)

- الطرق والأساليب التقليدية. - الطرق والأساليب الحديثة

(1) وليد ناجي الحياي، (2007): الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي (من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص 25.

## المحور الأول - محرميات حول التحليل المالي

### - الطرق والأساليب التقليدية التحليل المالي:

وتشمل مجموعة من الأساليب الفنية التي ظهرت أول مرة بظهور التحليل المالي وتتكون من:<sup>(1)</sup>

○ النسب المالية البسيطة.

○ المقارنات.

### ● الطرق والأساليب الحديثة: تنقسم الأساليب الحديثة في التحليل المالي إلى قسمين هما:<sup>2</sup>

○ الأساليب الإحصائية: تستند الأساليب الإحصائية على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة بيانات،

ولعدد من السنوات يهدف توضيح العلاقة بين مؤشرات معينة، التي يعبر عنها بالمعدل قياسا لمعدلات نفس

المؤشرات لفترات زمنية سابقة أو العلاقة بمؤشر اختيار سنة الأساس التي يجب أن تخضع لمعايير دقيقة وموضوعية.

○ الأساليب الرياضية: يمكن تصنيفها إلى ما يلي:

● طريقة الارتباط والانحدار.

● طريقة البرامج الخطية.

● طريقة المصفوفات الرياضية.

### ثانيا- مدخل مفاهيمي لتشخيص المالي وعلاقته بالتحليل المالي:

إن المسير المالي قبل اتخاذه لأي قرارات يحتاج إلى تشخيص المشكلة أو الحالة وذلك بتحليل الوضعية

المالية للمؤسسة من خلال استنباط جوانب القوة والضعف وكل المتغيرات التي تصف هذه الوضعية، وبالتالي

<sup>(1)</sup> ريمة يونس، (2016): مقارنة نتائج التحليل المالي بين تطبيق الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة دراسة حالة: الشركة

الوطنية للتأمين SAA، المجلد 20، (العدد 02)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، ص 51-58.

<sup>(2)</sup> ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 25..



## المحور الأول - محرميات حول التحليل المالي

فالتشخيص يعتبر أداة مهمة في عملية تسيير وإدارة المؤسسة، كما أن نجاح العملية التشخيصية مرتبط بكفاءة المشخص وقدراته.

ويرجع أصل مصطلح التشخيص إلى ميدان الطب، فهو مشتق من كلمة يونانية « Diagnosis »، ومعناها التحليل، المعرفة، التقصي وجمع ما يمكن من معلومات مفسرة لمشكل أو مرض ما بالاعتماد على مظاهر وأعراض توضح وجود مرض معين، وعادة ما يستعمل المشخص أدواته وطرقه الخاصة لفهم المرض وأسبابه بهدف التوصل إلى وصف لطرق العلاج ووسائله، وعليه فالتشخيص طبيا هو تعيين المرض من خلال أعراضه وتحديد طبيعته لوصف العلاج المناسب. بعدها انتقلت عملية التشخيص لتشمل جميع مجالات الحياة بما فيها الاقتصاد والتسيير وذلك منذ اعتماد البنوك والممولين على أدوات التحليل المالي بالقرون الوسطى في أوروبا قصد الحصول على نظرة كافية عن الوضعية أو الصحة المالية للمؤسسات الطالبة للتمويل انطلاقا من معلوماتها المحاسبية والمالية، وهذا اعتبارا من أنّ هذه الأخيرة هي الضمان الحقيقي لإمكانية الاستعمال الجيد لرؤوس أموالهم وانعكاس ذلك على قدرة واستطاعة المؤسسة على التسديد مع جزء من الثروة التي تنتجها بعد الفترة المتفق عليها.<sup>(1)</sup>

### 1- تعريف التشخيص:

التشخيص كلمة إنجليزية تبرز مدى التمييز بين الصحيح والخطأ و قد استخدمت لأول مرة في المجال الطبي حيث يقال تشخيص المرض أي إدراك المرض استناداً لأعراضه أما التشخيص في المجالات الاقتصادية الخاصة بالشركة فتعني اكتشاف الصعوبات و العراقيل التي تواجه الشركة.<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> صليحة عماري، (2019): المعايير الحالية الدولية للتقييم و التشخيص المالي والمحاسبي في البنوك، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية علوم الاقتصادية علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة باجي مختار عنابة، ص 14 .  
<sup>(2)</sup> زهرة مختاري، (2011): التشخيص المالي و دوره في تقييم الأداء في شركة التأمين-، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، ص48.

## المحور الأول - محرميات حول التحليل المالي

ويعرف التشخيص على أنه: " البحث عن الخصوصيات الأساسية المؤسسة (الهيكلة، طرق التشغيل وتحديد أساسيات قدرتها التنافسية) وأن مجال التشخيص لا يقتصر على تحديد "أسباب أداء" المؤسسة بل محاولة إيجاد الحلول".<sup>(1)</sup>

كما ويعرف التشخيص على أنه: "مصدر للتغيير إذ أنه يفسر مجال للتمكن و الاقتراح للمؤسسة فمن جهة يبحث في مسببات الوضع الحالي و من جهة أخرى يساعد في التنبؤ بالوضعيات المستقبلية الممكنة فالهدف منه إذا ليس تصوير الحقيقة فهي كثيرة التعقيد إنما الهدف منه هو المساهمة في اتخاذ القرار معين و تقديم خطة عمل على ضوء معطيات المحيط".<sup>(2)</sup>

### 2- أنواع التشخيص: تتمثل أنواع التشخيص في: <sup>(3)</sup>

التشخيص الوظيفي: هو التشخيص الذي يعتمد على فحص و توظيف وظيفة أو أكثر للمؤسسة بهدف التوصل إلى قياس احتمالات وجود خلل وظيفي بها بمعنى أن الهدف من هذا النوع من التشخيص هو استخلاص هو استخلاص الاختلالات الوظيفية المتوقعة و تحديد نقاط ضعفها و قوتها و ذلك لمساعدة المؤسسة على اتخاذ إجراءات تصحيحه و كذلك اقتراح الحلول الممكنة لبناء الأهداف المستقبلية للمؤسسة، و توجد بالمؤسسة خمسة أجزاء هي بمثابة محور عملية التشخيص الوظيفي و هي: المركز العملياتي، القمة الاستراتيجية، التدرج العملياتي لهته التقنية (مجموع الفنيين الإداريين و أعضاء اللجان الذين يؤثرون في اتخاذ القرارات و وظائف الدعم اللوجستيكي).<sup>(4)</sup>

<sup>(1)</sup> عصمت محمد بن حمو، (2016): طرق و محددات تقييم المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية في ظل استراتيجية الخوصصة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص 12.

<sup>(2)</sup> صليحة عماري، مرجع سبق ذكره، ص 16 .

<sup>(3)</sup> المرجع نفسه، الصفحة نفسها

## المحور الأول - محرميات حول التحليل المالي

لـ **التشخيص الاستراتيجي**: عملية تحديد عناصر البيئة الداخلية للمؤسسة وتحليل خصائصها وكشف ما بها من نقاط قوة ونقاط ضعف وكذلك تحديد عناصرها البيئية الخارجية للمؤسسة وتحليل الخصائص واتجاهاتها وتقسيم ما بها من فرص وتهديدات وتستخدمه الإدارة كأداة لتحليل الأداء من خلال مجموعة من الإجراءات ومنه فاعتماد التشخيص يجب أن يكون على أساس التفرقة بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية المتعلقة بمحيط المؤسسة وذلك كالآتي:

لـ **التحليل الداخلي**: يجب خلال هذه المرحلة تشخيص وتحليل نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة إذ تقدم خطوطها للحصول على تموقع إيجابي داخل قطاع ممارسة نشاطها ويتمثل الهدف من هذا التحليل في تزويد المسيرين ببنك معلومات التي على أساسها يتم اتخاذ القرارات الصائبة في ميدان التوجهات الاستراتيجية.

لـ **التحليل الخارجي**: يجب تحديد الإمكانيات التي بحوزة المؤسسة فيما يخص السوق التي تتعامل معه أو العوائق التي تمنعها من مواصلة نمط نموها وتركز هذه المرحلة للتحليل على دراسة قطاع نشاط المؤسسة من جهة ودراسة الفرص والتهديدات الممكنة مواجهتها من جهة أخرى ويهدف التشخيص الاستراتيجي إلى فهم تطور المؤسسة عبر الزمن حتى تاريخ القيام بالتشخيص وتحضير المخطط الاستراتيجي للمؤسسة بالنسبة المقبلة ودراسة إمكانيات تنمية أنشطتها.

لـ **تشخيص الهوية**: نجاح أو فشل مؤسسة يرتكز بالأساس على أفرادها ذلك أن المؤسسة هي عبارة عن كيان تناسي لها شخصيتها التي تتحدد انطلاقاً من تاريخها وثقافتها وعلاقات أفرادها، أسلوب

## المحور الأول - محرميات حول التحليل المالي

تسييرها وكيفية تحفيزها للموظفين ومنه فهذا النوع من التشخيص يحاول تسليط الضوء على العناصر الأكثر

أهمية للمؤسسة كالنمط الإداري، التنظيم المعلومات، الاتصالات والثقافة. (1)

### 3- تعريف التشخيص المالي:

اختلف الباحثون في إعطاء تعريف موحد للتشخيص المالي حيث نجد أن:

✍️ إلياس بن ساسي ويوسف قريشي عرّفا التشخيص المالي على أنه: "عملية تحليل للوضع المالي

باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة

الحالية". (2)

✍️ كذلك عرّفا التشخيص عامي على أنه: "عملية تحليل للبيئة المالية الداخلية للمؤسسة والتي تهدف

إلى التعرف على نقاط القوة والضعف بُغية تصور الحلول الممكنة لتجاوز نقط الضعف (والحفاظ على نقاط

القوة أو تصور الحلول الممكنة لتجاوز نقاط الضعف) الحفاظ على نقاط القوة أو تحسينها ويستخدم في ذلك

مجموعة من الأدوات التحليلية والتي تتمحور حول الخزينة والنتيجة والتحويل والاستثمار وتسيير العناصر". (3)

---

(1) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، (2011): التسيير المالي - الإدارة المالية الجزء الأول -، (الطبعة الثانية)، دار وائل للنشر عمان، ص 65.

(2) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، (2011): التسيير المالي - الإدارة المالية الجزء الثاني -، (الطبعة الثانية)، دار وائل للنشر، عمان، ص 41.

(3) محمد أحمد القايد، (2010): الإدارة المالية الدولية والعالمية"، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ص 36.

## المحور الأول - محرميات حول التحليل المالي

☞ أما القايد خليل أحمد فقد عرف التشخيص المالي: " هو عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات و المؤشرات المالية بهدف استخراج نقاط القوة و نقاط الضعف ذات الطبيعة المالية".<sup>(1)</sup>

مما يبق نستنتج أن التشخيص المالي هو عملية تحديد الوضع المالي للمؤسسة باستخدام أدوات وتقنيات التحليل المالي بهدف الخروج بنقاط القوة والضعف للحالة المالية وإيجاد الحلول المناسبة لتحسين وضعية المؤسسة

### 4- أهداف التشخيص المالي:

يهدف التشخيص المالي عموماً إلى تقدير مستوى العناصر التالية: <sup>(2)</sup>

☞ النمو: أي هل تحقيق نمو وما هو مستواه؟ وهل يتجاوز معدل قطاع المؤسسة؟

☞ المردودية: أي المردودية بنوعيتها.

☞ الاقتصادية: أي حالة المؤسسة في توظيف رأس مالها الاقتصادي.

☞ المالية: والتي تقيس عائد التوظيف المالي لاستثمارات.

☞ التوازن: (أي توازن الهيكل المالي للمؤسسة على المدى القصير) دورة الاستغلال وعلى

المدى الطويل دورة الاستثمار.

☞ المخاطر: ما هي المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة؟ وهل يمكن أن يوصل خطر ما

بالمؤسسة إلى الإفلاس... الخ؟

### - طرق التشخيص المالي:

<sup>(1)</sup> نور الدين وكال، الحاج خليفة، (2016): التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة، (العدد 01)، مجلة الآفاق

للدراستات الاقتصادية، ص ص 132، 133

<sup>(2)</sup> إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

## المحور الأول - محرميات حول التحليل المالي

للتشخيص المالي عدة طرق نوجزها في الآتي: (1)

لـ **التشخيص التطوري**: يقوم التشخيص المالي التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي و تقدير الوضعية المالية المستقبلية و لإجراء هذه الدراسة لا بد من امتلاك المؤسسة لنظام معلومات محاسبي و مالي متطور و فعال حتى يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية ، يرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية: تطور النشاط- تطور أصول المؤسسة- طور هيكل دورة الاستغلال- تطور الهيكل المالي- تطور المردودية. (2)

لـ **التشخيص المقارن**: إذا كان التشخيص التطوري يعتمد على تحليل الوضع المالي ومراقبة عبر الزمن فإن التشخيص المقارن يرتكز على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة مع مؤسسات مماثلة في النشاط وعليه فالأساس التي يعتمد عليه التشخيص المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة بناء على معطيات المؤسسة الرائدة في نفس القطاع وذلك باستخدام مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية. يهدف المشخص المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغيير في المحيط خصوصاً في حالات المحيط غير المستقر.

لـ **التشخيص المعياري**: يمكن اعتبار التشخيص المعياري امتداداً للتشخيص المقارن إلا أنه وبدل مقارنة وضع المؤسسة بمجموعة مؤسسات تنتمي لنفس القطاع فإننا نلجأ إلى استخدام معدلات معيارية ثم اختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مؤسسات ومكاتب دراسات مختصة ولتوضيح محتوى هذه الطريقة تقدم مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات في نشاطات مختلفة:

(1) إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 70، 71.

(2) المرجع نفسه، ص 69.

## المحور الأول - محرميات حول التحليل المالي

كمعدل الهيكل المالي (الديون) - نسبة رقم الأعمال إلى المتر المربع بالنسبة لكُبريات الأسواق والمعارض - الديون المتوسطة وطويلة الأجل والتي يجب ألا تتعدى ثلاث أضعاف القدرة على التمويل الذاتي.

### 5- أدوات التشخيص المالي:

يتفق التشخيص المالي إلى حد بعيد مع التحليل المالي في الأدوات المستخدمة كون التشخيص المالي يعتمد على مخرجات التحليل المالي كمدخلات له.<sup>(1)</sup>

**-تحليل الهيكل المالي:** إن الهدف من هذا التشخيص هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي أو المردودية والملاءة المالية... الخ، وذلك اعتماداً على المنظور المالي المرتكز على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق أو المنظور الوظيفي المرتكز على المفهوم للمؤسسة والفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل

**-تقييم النشاط والنتائج:** يهتم هذا التشخيص لكيفية تحقيق المؤسسة النتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير وهي أرصدة توضح المراحل التي يتشكل من خلالها الربح أو الخسارة ومن خلالها يمكن تحديد ذمى التي أدت إلى النتيجة المحققة ومن ثم يمكن تصور الحلول والإجراءات التي تبقى على الوضع أو تحسينه حسب كل حالة.

**-تقييم المردودية:** وهي وسيلة تمكن المشخص المالي من مقارنة النتائج المحققة من الوسائل التي ساهمت في تحقيقها وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل وقرارات الاستثمار وغيرها.

<sup>(1)</sup> محمد أحمد الفايد، مرجع سبق ذكره، ص38.

## المحور الأول - مجموعات حول التحليل المالي

-تحليل التدفقات المالية: يمثل التشخيص الأكثر تطوراً مقارنةً بالتحليل الوظيفي والتحليل المهني حيث يمكن استخدام جداول التدفقات المالية تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز، وذلك الفائض كما يحوي هذا الخلل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي لها دور اتخاذ بعض القرارات الاستراتيجية والمساعدة في تقسيم الاستراتيجية المتبناة من طرف المؤسسة. تطرقنا في هذا المبحث إلى التشخيص المالي، باعتباره أداة فعالة لتقييم الوضعية المالية الحقيقية للشركة بتقديم حلول واقتراحات التي تمكن المؤسسة من الخروج من حالة الضعف والحفاظ على مواقع القوة.

### ثانياً - مدخل مفاهيمي للتسيير المالي وعلاقته بالتحليل المالي:

يعد موضوع التسيير المالي أحد المواضيع المهمة في حقل الإدارة المالية، وحيث أن العصر الحديث يشهد العديد من التطورات في العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتي أدت إلى تزايد أهمية المعلومات الحسابية التي تشكل العصب الحيوي في عملية اتخاذ القرارات، إذ من خلاله تتمكن المؤسسة من تشخيص نقاط القوة والضعف في بيئتها الداخلية وتقوم قراراتها التمويلية والاستثمارية، كما يمكن أن تستخدمه كأحد الأسس المهمة في تحديد خياراتها الاستراتيجية.

### 1- مفهوم التسيير المالي:

يمكن تعريف التسيير المالي كمجموعة أدوات و طرق للتشخيص لأجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، كما يعتبر أداة للكشف عن مواطن الضعف و القوة في المركز المالي، و في مختلف السياسات المالية عن طريق استخدام مجموعة من الإدارة و الطرق، و بذلك يعتبر التسيير المالي قاعدة لاتخاذ القرارات من طرف المسيرين في الوظيفة المالية، و قاعدة لمراقبة العمليات المالية لتوجيهها نحو الأهداف المخطط لها.<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup> سليمان بلعور، (2016): التسيير المالي -محاضرات وتطبيقات-، (الطبعة الأولى)، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص 19.



## المحور الأول - محوّميات حول التحليل المالي

ويعرّف "إيلي كوهين Elie Cohen" التسيير المالي بأنه مجموع طرق التحليل والوسائل العملية التي تسمح للمؤسسة وتنظيمات أخرى بتأمين الاندماج الفعال في محيطها المالي، بينما يعتبره "بيرنارد كولس Bernard Colasse" مجموع النشاطات والقرارات التي تساهم في ضبط التدفقات المالية لخدمة أهداف المؤسسة.<sup>(1)</sup>

أما إذا عرّف التسيير المالي من خلال مصطلح الإدارة المالية، فنجد أنّ "دوغال غيتمان Dougall Guthman" بأنّها الفعّالية المتعلقة بتخطيط وتجهيز الأموال ورقابتها وإدارتها في المنظمة. أمّا "ويستون وبريغمان Weston & Brigham" فقد صوّرا الإدارة المالية على أنّها الإدارة التي تتكون من ثلاث أجزاء رئيسة من وظائف المدير المالي هي التخطيط والرقابة وإدارة رأس المال فضلا عن معالجة المشاكل المالية المنفردة. ويرى "فان هورن Van Horne" أنّ الإدارة المالية هي تلك الإدارة المسؤولة عن اتخاذ القرارات الأساسية والمتمثلة في قرار الاستثمار وقرار التمويل وقرار التوزيع.<sup>(2)</sup>

كما يعرّف التسيير المالي أيضا على أنه ذلك المجال من علوم التسيير الذي يهتم بالجوانب المالية داخل المؤسسة، حيث يسعى لتحقيق وتطبيق مختلف الأهداف والمخططات المالية ويستخدم في تحقيق ذلك مجموعة من الأدوات والطرق والأساليب والتقنيات التي تساعد المؤسسة ومختلف التنظيمات على الاندماج مع مكونات المحيط المالي.<sup>(3)</sup>

وعليه فالتسيير المالي يمثّل جملة الطرق التحليلية والوسائل العلمية التي تسعى إلى ترشيد القرارات المالية المرتبطة بكيفية الحصول على الأموال وتوجيهها نحو الاستخدام الأمثل بما يضمن تحقيق مختلف أهداف المؤسسة، في ظلّ

<sup>(1)</sup> <http://mouhasaba.3oloum.org/t57-topic> , consulté le 15/06/2015.

<sup>(1)</sup> مهدي عطية موحي الجبوري، محاضرة الإدارة المالية، جامعة بابل، ص 02، من الموقع:

<http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=9&lcid=38004>

<sup>(2)</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 57.

## المحور الأول - محرميات حول التحليل المالي

جملة المؤثرات الداخلية التي يحددها تشخيص البيئة الداخلية من نقاط قوة وضعف، والمؤثرات الخارجية التي يحددها تشخيص البيئة الخارجية عموماً والمحيط المالي للمؤسسة بصفة خاصة.

### 2- أهداف التسيير المالي:

يهدف التسيير المالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في إطار الهدف العام للمؤسسة والمتعلق أساساً بتعظيم قيمتها السوقية، وهذه الأخيرة التي تتقاطع بشكل مباشر مع أهداف الوظيفة المالية التي تعتبر بدورها من المهام الأساسية المنوطة بالمسير المالي، ويمكن التطرق للأهداف الأساسية للتسيير المالي بشكل مفصل كما يلي:<sup>(1)</sup>

- تحقيق مستوى من الربح لا يقل عن المستوى الذي تحققه المؤسسات في نفس قطاع النشاط، والتي تتعرض لنفس الظروف والمخاطر. فالربح يعتبر أحد أهم مصادر التمويل الداخلي، كما يشجع تحقيق الأرباح أصحاب رؤوس المال بالاكتتاب بالإصدارات الجديدة من الأسهم، وإن تحقيق المؤسسة للأرباح وتوزيع جزء منها على حملة الأسهم، يزيد من ثقتهم بالمؤسسة؛
- اتخاذ القرارات الملائمة فيما يتعلق بتعظيم القيمة الحالية للمؤسسة وقيمتها في السوق المالي على المدى البعيد، والذي يمكن ترجمته من خلال تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية، وهو مقياس لكفاءة وفعالية الإدارة، كما يعتبر الهدف المعاصر للإدارة المالية وأكثر الأهداف أهمية، لأنه لا يأخذ في الاعتبار الأرباح فقط، وإنما يأخذ في الاعتبار أيضاً تأثير الأرباح على القيمة السوقية للمؤسسة، والمتمثلة في أسعار الأسهم التي تصدرها. ويرتبط هدف تعظيم قيمة المؤسسة عادة بمفهوم مقايضة

<sup>(1)</sup> صادق الشمري، (2016): إدارة العمليات المصرفية - مداخل وتطبيقات -، (الطبعة الأولى)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 508 - 510.

## المحور الأول - محرميات حول التحليل المالي

العائد بالمخاطرة، حيث أنه كلما زادت المخاطر المترتبة على قرار الاستثمار، زاد العائد المطلوب للتعويض عن تلك المخاطر، وفي مجال التمويل نجد أن زيادة اعتماد المؤسسة على القروض بدلا من حقوق الملكية يساهم في زيادة العائد لانخفاض تكاليف الأموال المقترضة مقارنة مع تكاليف حقوق الملكية، إلا أنه يؤدي في نفس الوقت إلى زيادة مخاطر الإفلاس، في حالة ما إذا واجهت المؤسسة مشاكل ومصاعب حالت دون الوفاء بقيمة ذلك القرض والفوائد بتاريخ استحقاقها. توفير أدوات الرقابة للمسيرين للحكم على أثر القرارات التي تم اتخاذها؛

- القيام بتشخيص دقيق للوضع المالي، وذلك من خلال تحليل داخلي أو مراجعة خارجية؛
- تحديد القدرة على تضخيم الإيرادات للمؤسسة، وتحديد الهيكل التمويلي الأمثل؛
- تقديم نتائج التحليل والتشخيص الماليين إلى الأطراف المهمة؛
- تحقيق مستويات عالية للأداء المالي؛
- توفير الأموال اللازمة لتغطية احتياجات المؤسسة لتشكيل هيكل مالي من شأنه تحقيق مردودية وكفاءة عاليتين؛
- تكلفته ويساهم في تحقيق التوازن المالي؛
- الرفع من كفاءة وفعالية استخدام الأموال المتاحة؛
- ضمان حدّ ملائم من السيولة يبقي المؤسسة في حالة من اليسر المالي ولا يتناقض مع هدف الاستخدام الأمثل للأموال والرفع من المردودية؛
- إدارة التدفقات النقدية داخل المؤسسة من خلال مواجهة مختلف المخاطر المالية المحتملة بالرفع من كفاءة إدارة الخزينة، إدارة رأس المال العامل وغيرها؛
- الموازنة بين تحقيق عوائد عالية من استخدام الأموال والمخاطر المالية المترتبة عنها؛

## المحور الأول - محرميات حول التحليل المالي

- دراسة حاجيات المؤسسة من التمويل حيث يقوم بتحديد الوسائل المالية الضرورية لتغطية هذه الحاجات، مع مراعات الوقت المناسب للحصول عليها، والأخذ بعين الاعتبار مختلف الأنشطة التي سوف تنفق عليها الأموال، وكذا زمن تنفيذها؛
- العمل على دراسة الوسائل اللازمة لتنفيذ برامج وخطط المؤسسة المتعلقة بالنتائج والتوزيع وكذا البحث والتطوير لتقنياتها الصناعية من جهة ودراسة الإمكانيات المقترحة فيما يتعلق بوسائل الإنتاج الضرورية وهذا من جهة أخرى، حيث تتم المفاضلة بين المشاريع المقترحة، واختيار أحسنها وفقا لعدة معايير مالية، اجتماعية، بيئية... إلخ. ولعل من المهام الأساسية والمعقدة التي تتكفل بها وظيفة التسيير المالي في المؤسسة هي مهمة تسيير الخزينة.

## المحور الثاني - أدوات التحليل المالي

أدوات التحليل المتاحة للمحلل المالي متعددة، ولا يوجد أداة تحليلية معينة يمكن وصفها بأنها الأداة المناسبة لجميع أغراض التحليل. ولكن يستطيع المحلل اختيار أداة التحليل الملائمة حسب الغرض من التحليل. وقد يستخدم المحلل أكثر من أداة تحليلية للوصول إلى دلالات لها معنى حول موضوع التحليل. كما ويتوجب على هذا الأخير اتباع خطوات علمية مناسبة في تحليله للوضع المالي للمؤسسة كما وتتعدد أساليب التحليل المالي تبعاً لتعدد الأدوات المستخدمة وفيما يلي بيان ذلك:

### أولاً - أدوات التحليل المالي:

من أجل الوصول إلى قرارات عقلانية تحافظ على مسيرة المؤسسة نحو تحقيق أهدافها، على الإدارة المالية للمؤسسة أن تستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكنها من الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار المناسب.

من أهم الأدوات التحليلية الممكن استعمالها لهذه الغاية<sup>1</sup>:

أ. **المقارنات:** تبين هذه الأداة التحليلية التغيرات التي تطرأ على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة لسنة خلال سنوات عديدة، وذلك من خلال المقارنة بين بنود القوائم المالية للسنوات المختلفة، تساعد هذه المقارنة في التعرف على مدى التقدم أو التراجع الذي تحققه المؤسسة على مدى سنوات حياتها.

ب. **التدفقات:** يعتبر هذا التحليل بديلاً لتحليل قائمة مصادر الأموال واستخداماتها وهو يقوم على أساس تحديد التدفقات النقدية التي تمت في المؤسسة خلال الفترة السابقة التي يشملها التحليل وذلك بتقسيم هذه التدفقات إلى ثلاث مجموعات هي: التدفقات النقدية من عمليات التشغيل، التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار والتدفقات النقدية من عمليات التمويل وميزة هذا التحليل تركيزه على التدفقات النقدية على عكس القوائم المالية وأدوات التحليل الأخرى التي تركز على أساس الاستحقاق.

ج. **النسب:** يقوم هذا التحليل على أساس تقييم مكونات القوائم المالية من خلال علاقاتها بعضها ببعض أو بالاستناد إلى معايير محددة بهدف الخروج بمعلومات عن مؤشرات وأعراض الظروف السائدة في المؤسسة موضوع التحليل. وفيما يلي بعض هذه النسب:

(1) سرمد كوكب الجميل، (2018): المدخل إلى الأسواق المالية، (الطبعة الأولى)، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، (الأردن)، ص

## المحور الثاني - أدوات التحليل المالي

- ✓ نسب السيولة: وتستخدم لقياس قدرة المنشأة على السداد في الأجل القصير. وتشمل: نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ومعدلات دوران الأصول.
  - ✓ نسب تحليل المديونية والقدرة على السداد في الأجل الطويل وتشمل: نسبة الديون إلى الأصول، ونسبة الديون لحقوق الملكية وعدد مرات تغطية الفوائد.
  - ✓ نسب تحليل الربحية وتستخدم لتحليل قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح مثل: نسبة الربح إلى المبيعات، ومعدل العائد على الأصول.
  - ✓ نسب تقييم الأداء: وتشمل معدلات دوران الأصول، وبعض مقاييس الربحية .
- مزايا ومحددات النسب المالية:** تتميز النسب المالية بكونها تمكن المحلل من التغلب على ما يسمى بمشكلة الحجم في الأدب المحاسبي. وتنشأ مشكلة الحجم عند مقارنة الأرقام المحاسبية والمؤشرات المالية للشركات يوجد بينهما تباين كبير في الأحجام. وتجاهل مشكلة الحجم يؤدي إلى استنتاجات مظلمة في بعض جوانب التحليل، لأن الكثير من الأرقام المحاسبية والمؤشرات المالية للشركات المتباينة الأحجام غير قابل للمقارنة. وبشكل عام تعتبر النسب المالية أداة تحليلية مفيدة إذا كان ذلك ممكناً. وفيما يلي بعض المحددات العامة للنسب المالية<sup>1</sup>:
- النسب المالية معنية فقط بالأرقام والعوامل ذات الطابع الكمي ولا تقيس العوامل النوعية والتي قد تكون ملائمة لأغراض تقييم المنشأة الاقتصادية. فمثال إدارة المنشأة ومستوى التأهيل للعاملين فيها وشخصية المدير العام نفسه ومهاراته الخاصة كلها تعتبر من العوامل التي تؤخذ بالاعتبار عند تقييم المنشأة .
  - النسب المالية عرضة للتلاعب من قبل الإدارة فقد تلجأ الإدارة إلى اتخاذ إجراء معين لتحسين نسبة معينة قبيل انتهاء السنة المالية، فمثال تستطيع الشركة تحسين نسبة المبيعات إلى الأصول للسنة الحالية عن طريق تعجيل شحنات البضاعة خلال الأسبوع الأخير من السنة المالية الحالية والمجدولة للشحن للعملاء في الشهر الأول من الفترة الحالية المالية.
  - تتأثر النسب باختلاف الطرق المحاسبية، فمقارنة النسب المالية للمؤسسات تتبع إجراءات وطرق محاسبية مختلفة قد تعطي نتائج مضللة في الكثير من مجالات التحليل، لأن اختلاف الطرق المحاسبية المتبعة غير

(1) عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، (2007): التحليل والتخطيط المالي - اتجاهات معاصرة-، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص 105.

## المحور الثاني - أدوات التحليل المالي

قابلة للمقارنة. مثال اختلاف طرق الاهتلاك بين مؤسستين يؤدي إلى فروقات في مصروفات الاهتلاك ورقمي الربح لهاتين الشركتين وهذا يجعل رقمي الربح والنسب المالية المبيّنة عليها، غير قابلة للمقارنة لهاتين المؤسستين .

- خلال فترات التضخم تصبح النسب المالية لفترات مالية مختلفة غير قابلة للمقارنة وذلك لأن القوائم المالية مبيّنة على أساس التكلفة التاريخية. فمثال تتحسن نسبة المبيعات إلى الأصول لمؤسسة معينة من سنة إلى أخرى فقط بسبب زيادة أسعار المبيعات خلال فترات التضخم دون أن يكون هناك تحسن فعلي في معدل دوران المخزون.

- الكثير من النسب المالية هي مؤشر ساكن على وضع معين كما هو في تاريخ إعداد القوائم المالية. فمثلا نسبة التداول تعكس العالقة بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة كما هو في تاريخ إعداد الميزانية وليس بالضرورة أن تبقى العالقة بين الأصول المتداولة نفسها قائمة بالسنوات اللاحقة.

### ثانيا- خطوات التحليل المالي:

هناك خطوات محددة يستخدمها المحلل المالي في عمله ولعل أهمها الآتي<sup>(1)</sup>:

للهدف تحديد الغاية أو الهدف من التحليل وهذا يتعلق بقرار الإدارة حول ماهية العمل الذي تريده فهل تريد تقييم الأداء النهائي أم تريد إجراء تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية كما يحدث غالباً في البنوك على سبيل المثال عندما تريد منح قرض لأحد المنشآت أم يراد إجراء تحليل لإنتاجية العمل وغيرها من الأهداف.

للهدف بعد ذلك يقوم المحلل بجمع المعلومات المطلوبة حسب نوع التحليل فإن كان التحليل تقييم الأداء النهائي فإن المحلل يقوم بجمع بيانات عن المصروفات والإيرادات لفترة معينة وتحديد المؤشرات الرئيسية التي لها دور كبير في أداء المشروع مثل المبيعات أو الإنتاج.

للهدف ثم ينتقل المحلل بعد ذلك إلى تحديد أدواته التي سوف يطبقها في عملية التحليل وهذا يتعلق طبعاً بالمستوى العلمي والفني للمحلل ومدى تجربته في مجال التحليل.

(1) كلثوم البر، (2016): التشخيص المالي ودوره في تحديد الخيار الاستراتيجي للمؤسسة، معارف مجلة علمية محكمة، (العدد 20)، ص 369، 370.

## المحور الثاني - أدوات التحليل المالي

لـ هنا يقوم المحلل باستخدام البيانات ذات العلاقة من أجل الوصول إلى مؤشرات معينة يستفيد منها في عملية التحليل.

لـ بعد الوصول إلى مؤشر معينة يقوم بتحليل هذه المؤشرات في المستقبل.

لـ ينتهي المحلل بعد ذلك إلى كتابة استنتاجاته وتوصياته على شكل تقرير يقدم إلى الجهة التي طلبت التحليل.

تطرقنا في هذا العنصر إلى التحليل المالي بشكل عام، باعتباره من أهم الوسائل التي يتم من خلالها تحليل القوائم المالية لأي مؤسسة. وبين أهدافه وأدواته بالإضافة إلى ذلك خطواته التي تتبعها للقيام بعملية التحليل بأكثر دقة. كل هذا من أجل إعطاء تشخيص للوضع المالي للمؤسسة وهذا ما سنتطرق إليه في العنصر الموالي.

### ثالثاً- أساليب التحليل المالي:

التحليل المالي عبارة عن مجموعة من الطرق والأساليب الفنية، التي يطوعها المحلل لتحويل البيانات والمعلومات المرتبطة بموضوع التحليل إلى مؤشرات مالية تهدف إلى توضيح الماضي وإنجازاته لرسم سياسات المستقبل.

تصنف الطرق والأساليب الفنية المستخدمة في التحليل المالي إلى مجموعتين هما: (1)

- الطرق والأساليب التقليدية. - الطرق والأساليب الحديثة

### - الطرق والأساليب التقليدية للتحليل المالي:

وتشمل مجموعة من الأساليب الفنية التي ظهرت أول مرة بظهور التحليل المالي وتتكون من:

○ النسب المالية البسيطة.

○ المقارنات.

● الطرق والأساليب الحديثة: تنقسم الأساليب الحديثة في التحليل المالي إلى قسمين هما: (2)

(1) ريمه يونس، (2016)، مقارنة نتائج التحليل المالي بين تطبيق الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة -دراسة حالة: الشركة الوطنية للتأمين Saa - ، المجلد 20، (العدد 02)، ص 54.

(2) وليد ناجي الحياي، (2007): الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، (الطبعة الأولى)، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص 25.



## المحور الثاني - أدوات التحليل المالي

- الأساليب الإحصائية: تستند الأساليب الإحصائية على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة بيانات، ولعدد من السنوات يهدف توضيح العلاقة بين مؤشرات معينة، التي يعبر عنها بالمعدل قياسا لمعدلات نفس المؤشرات لفترات زمنية سابقة أو العلاقة بمؤشر اختيار سنة الأساس التي يجب أن تخضع لمعايير دقيقة وموضوعية.
- الأساليب الرياضية: يمكن تصنيفها إلى ما يلي:
  - طريقة الارتباط والانحدار.
  - طريقة البرامج الخطية.
  - طريقة المصفوفات الرياضية.

## المحور الثالث - دراسة وتحليل الميزانية

تمثل القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي بصفة عامة ومخرجات النظام المالي المحاسبي الجزائري بصفة خاصة. وقد تضمن المعيار المحاسبي الدولي الأول (رقم 01) توجيهات حول عرض القوائم المالية ذات الغرض العام، وبذلك فهو يضمن المقارنة مع كل من القوائم المالية للمؤسسة في الفترات السابقة ومع المؤسسات الأخرى، وتضمن هذا المعيار كذلك المتطلبات الكلية لعرض القوائم المالية وتوجيهات عن هيكلها والمتطلبات الدنيا لمحتواها، كما تضمن وصفا لمكونات هذه القوائم والتي تكوّن في مجملها المجموعة الكاملة والمتكاملة من القوائم المالية. ويرتكز هذا المعيار على المحاور الآتية:<sup>(1)</sup>

- تحديد أسس عرض القوائم المالية مع التأكد من قابليتها للمقارنة؛
  - التعرف على الإطار العام لعرض القوائم المالية، أشكالها، طرق إعدادها، والحد الأدنى من المعلومات التي يتم عرضها؛
  - وضع أساس يتم من خلاله تصنيف مكونات القوائم المالية وتحديد السياسات المحاسبية الواجب إتباعها في إعداد القوائم المالية؛
  - التعرف على الصفات النوعية التي يتم أخذها في الحسبان عند إعداد القوائم المالية؛
- وحسب ما حددته المادة 25 من القانون 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي فإنه: "تُعَدُّ الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون، الكشوف المالية سنويا على الأقل، وتتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة كل من الميزانية؛ حساب النتائج؛ التدفقات النقدية؛ تغيرات الأموال الخاصة؛ ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.<sup>(2)</sup> وفيما يلي سيتم التطرق إلى الميزانية المالية بالتفصيل من حيث تعريفها- شكلها ومحتواها وكيفية تحليلها من خلال استخدام أدوات التحليل المالي:

**أولاً- تعريف الميزانية:** يطلق على الميزانية المالية كذلك تسمية قائمة المركز المالي والميزانية المالية عبارة عن جدول يتم من خلاله إعداد وعرض البنود في شكل قائمة رأسية تبوّب فيها كلّ من الأصول والخصوم، حيث تعدّ من أجل بيان الوضع المالي للمؤسسة ما في تاريخ معين بإظهار جميع الأرصدة والممتلكات للمؤسسة وكذلك الالتزامات القائمة عليها في نفس التاريخ. وهي بذلك تمثّل حوصلة سنوية لمختلف عناصرها المتمثلة في الأصول والعناصر المقابلة المتمثلة في الخصوم. وتعبّر الميزانية عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبّر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه العناصر أي أنه يتم احترام مبدأي السيولة والاستحقاق عند إعدادها.

<sup>(1)</sup> طارق عبد العال حماد، (2008): دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية، (الطبعة الأولى): الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص 51.

<sup>(2)</sup> المادة 25 من القانون رقم 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي.

## المحور الثالث - دراسة وتحليل الميزانية

إذن فيما أن المؤسسة عبارة عن كيان قانوني مستقل، أي أنها تتمتع بشخصية معنوية، لها ذمتها المالية المستقلة عن الملاك، فهي مجبرة على القيام بإجراء جرد سنوي لذمتها المالية من أجل إعلام الآخرين: الملاك، الموردين والبنوك... إلخ، عن وضعيتها المالية، مما يمكنهم من تقييم الوضع المالي للمؤسسة وبصفة خاصة درجة سيولتها ودرجة مرونة هيكلها المالي، واحتمالات المستقبل ودرجة المخاطرة، وإجراء المقارنات بين الوحدات المحاسبية المختلفة وحساب معدل العائد على الاستثمار والوثيقة التي تبين الوضعية المالية للمؤسسة في لحظة معينة تدعى الميزانية.<sup>(1)</sup>

وتعرف الميزانية أيضا بأنها: "تقرير يوضح المعلومات الخاصة بقيمة استثمارات المؤسسة ومصادر هذه الاستثمارات المتمثلة في الدائنين وحقوق المؤسسة، وهذه المعلومات تستخدم بواسطة أطراف في أغراض متباينة منها تقييم العائد على الاستثمار وتحديد السيولة وقدرة المؤسسة على سداد الالتزامات ويطلق عليها الميزانية لأنها تتخذ إحدى أشكالها صورة جدول له جانبين متساويين، ويطلق عليها أيضا قائمة المركز المالي لأن الهدف الرئيسي من إعدادها هو إظهار حقيقة المركز المالي للمؤسسة، وتعتبر الميزانية أو قائمة المركز المالي من أهم التقارير أو القوائم المالية التي تنتجها المؤسسة."<sup>(2)</sup>

**ثانياً- مزايا الميزانية المالية:** تعتبر قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية التي تقوم المؤسسة بإعدادها حيث تحقق الميزات التالية:<sup>(3)</sup>

- بيان المركز المالي للمنشأة في تاريخ إعداد الميزانية حيث تتضمن ما للمنشأة من حقوق وما عليها من التزامات؛
- تقييم القدرة الائتمانية للمنشأة من خلال مقارنة التزاماتها بحقوق ملكيتها وفقا لما يعرف بنسبة التغطية والتي تعني مدى تغطية حقوق ملكية المنشأة لالتزاماتها؛
- التعرف على مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع، ويتم قياس ذلك بنسب التداول والسيولة؛
- التعرف على مدى اعتماد المنشأة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها، أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية؛
- تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها وذلك من خلال التعرف على اتجاه نمو الشركة من ناحية إجمالي أصولها وكذلك حقوق ملكيتها؛

<sup>(1)</sup> عباس مهدي الشيرازي، (1990): نظرية المحاسبة، (الطبعة الأولى)، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ص 216.

<sup>(2)</sup> الشديقات خلدون إبراهيم، (2001): إدارة وتحليل مالي، (الطبعة الأولى)، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 102.

<sup>(3)</sup> خالد جمال الجعارات، (2008): معايير التقارير المالية الدولية IAS, IFRS -2007، (الطبعة الأولى)، إثناء للنشر والتوزيع، ص 113.

## المحور الثالث - دراسة وتحليل الميزانية

- القيام بعمليات التحليل المالي مثل تحليل درجة الرفع المالي أو النسب المتعلقة بالهيكل المالي ونسب التداول وغيرها؛

- بيان مدى التزام المنشأة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية؛

- الوقوف على استمرارية المنشأة، أو أن ميزانيتها ثم إعدادها على أساس التصفية. و. معرفة سياسات الشركة تجاه استثماراتها المالية.

**ثالثا- مكونات الميزانية المالية:** بحسب المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS 1)، تتكون الأصول من الموارد التي يمكن مراقبتها والتي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية. وتشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليست لها صفة الديمومة بسبب وجهتها أو طبيعتها، فإنها تشكل أصولا جارية.

أما **الخصوم** فتتكون الخصوم من الأموال الخاصة إضافة إلى الالتزامات الناتجة عن أحداث ماضية والتي يمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية.

وتعتبر الميزانية من أهم القوائم المالية التي يعتمد عليها في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، وهذا بسبب أهميتها المتمثلة فيما يلي: (1)

✓ توضيح المركز المالي للمؤسسة من خلال تقديم ما لها من حقوق وما عليها من التزامات؛

✓ التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها المستحقة الدفع؛

✓ التعرف على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها، أو التمويل

الخارجي بنسبة الديون إلى حقوق الملكية؛

✓ تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها، وذلك من خلال التعرف على اتجاه نمو

المؤسسة من خلال إجمالي أصولها وكذلك حقوق ملكيتها؛

✓ القيام بعمليات التحليل المالي مثل تحليل درجة الرفع المالي أو النسب المتعلقة بالهيكل المالي؛

✓ بيان مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات المحلية ومعايير المحاسبة الدولية.

وحسب الجريدة الرسمية الجزائرية للميزانية تصف بصفة منفصلة: عناصر الأصول وعناصر الخصوم. وتبرز بصورة

منفصلة على الأقل الفصول الأتية، عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول: (2)

✓ في الأصول:

(1) خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 114.

(2) الجريدة الرسمية الجزائرية، (العدد 19)، الصادرة بتاريخ 25-03-2009، ص 23.

## المحور الثالث - دراسة وتحليل الميزانية

- التثبيتات المعنوية،
- التثبيتات العينية،
- الإهلاكات،
- المساهمات،
- الأصول المالية،
- المخزونات،
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)،
- الزبائن، والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (عبء مثبتة مسبقا)،
- خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

### ✓ في الخصوم:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى،
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة،
- الموردون والدائنون الآخرون،
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)،
- المرصودات للأعباء والخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا)،
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

### في حالة الميزانية المدمجة:

- المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة،
  - الفوائد ذات أقلية.
- يبرز عرض الأصول والخصوم في الميزانية التمييز بين عناصر جارية وعناصر غير جارية.
- معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملحق:
- وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات،
  - حصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة والحسابات المدينة،
  - مبالغ للدفع والاستلام،
  - - الشركة الأم،

## المحور الثالث - دراسة وتحليل الميزانية

- الفروع،
  - الكيانات المساهمة في المجموع،
  - جهات أخرى مرتبطة (مساهمين، مسيرين ...).
  - في إطار شركات رؤوس الأموال، ومن أجل كل فئة أسهم،
  - عدد الأسهم المرخصة، الصادرة، غير محررة كلياً،
  - القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل إذا لم تكن للأسهم قيمة اسمية،
  - تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية،
  - عدد الأسهم التي يملكها الكيان، فروعها والكيانات المشاركة،
  - الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع،
  - حقوق وامتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم.
- مبلغ توزيعات الحصص المقترحة، مبلغ حصص الامتياز غير المدرجة في الحسابات (في السنة المالية وفي المجموع)، وصف التزامات مالية أخرى إزاء بعض المساهمين في الدفع أو الاستلام).

— تجمع ميزانية البنوك والمؤسسات المالية المماثلة الأصول والخصوم من حيث الطبيعة وتقدمها في ترتيب موافق لسيولتها واستحقاقاتها النسبية، أكثر من ذلك المعلومات المذكورة في النقاط السابقة من النشاط، وتظهر على الأقل ما يلي:

### ● في الأصول:

- وضعية سندات الخزينة اتجاه البنك المركزي،
- مبالغ سندات الخزينة والآثار الأخرى الممكن تثبيتها اتجاه البنك المركزي،
- سندات الدولة وسندات أخرى مملوكة بعنوان التوظيف،
- التوظيفات لدى البنوك الأخرى، القروض والتسبيقات الممنوحة للبنوك الأخرى،
- التوظيفات النقدية الأخرى،
- سندات التوظيف،

### ● في الخصوم:

- الودائع المستلمة من البنوك الأخرى،
- الودائع المستلمة الأخرى للسوق النقدية،

## المحور الثالث - دراسة وتحليل الميزانية

- المبالغ المستحقة من المودعين الآخرين،

- شهادات إثبات الودائع،

- السندات لأمر، السفتحة، والخصوم الأخرى المثبتة في ملف،

- أموال أخرى مقترضة.

ليس هناك من مقاصة ممكنة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم في الميزانية إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أم تعاقدية، أو إذا تقرر منذ البداية إنجاز عناصر أصول وخصوم متزامنة أو على أساس واضح جلي. وهكذا فإن أصلا وخصما تتم مقاصتهما، والرصيد المتبقي الصافي يقدم في الميزانية عندما يكون الكيان:

- يمتلك حقا نافذا من الوجهة القانونية بإجراء مقاصة المبالغ المدرجة في الحسابات، يعتزم إما إخمادها على أساس واضح، وإما إنجاز الأصل وإخماد الخصم المالي في آن واحد.

وفيما يلي نقدم شكلا للميزانية المالية بكل مكوناتها حسب ما جاء في العدد 19 من الجريدة الرسمية الجزائرية الصادر بتاريخ 25 مارس 2009 والمتعلق بالقرار المؤرخ في 26 ماي 2008، والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، حيث يوضح النموذج الآتي العناصر المدرجة في جانب الأصول في الميزانية، والنموذج الذي يليه يوضح جانب الخصوم.

ميزانية السنة المالية المقفلة في: .....

N-1	N	N	N	ملاحظة	الأصل
صافي	صافي	اهتلاك رصيد	إجمالي		
					أصول غير جارية فارق بين الاقتناء- المنتج الايجابي أو السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراض مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجري إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية

## المحور الثالث - دراسة وتحليل الميزانية

					ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

ميزانية السنة المالية المقفلة في: .....

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطيات - احتياطيات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)



## المحور الثالث - دراسة وتحليل الميزانية

			المجموع (1)
			الخصوم غي الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع عام للخصوم

(1) لا تستعمل إلا لتقدم الكشوف المالية المدججة.

ولتحليل هذه الميزانية يمكن تحويلها إلى ميزانية مختصرة لتأخذ الشكل الآتي:

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
	الأموال الدائمة		الأصول غير الجارية
	الأموال الخاصة الخصوم غير الجارية		
	الخصوم الجارية		الأصول الجارية
	الموردون والحسابات الملحقة ديون أخرى		المخزونات العملاء وارواق القبض مدينون آخرون
	خزينة الخصوم		خزينة الأصول
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

رابعا- تحليل الميزانية المالية "التحليل سيولة استحقاق":

لتحليل الميزانية المالية يمكن اعتماد بعض المؤشرات المطلقة والتي يطلق عليها بمؤشرات التوازن المالي المطلقة في الأجل القصير التوازن وكذا بعض المؤشرات النسبية والتي هي عبارة عن نسب مالية مستنبطة من القائمة الأولى وهي قائمة المركز المالي، وبصفة عامة فإنه قبل أن نتحدث عن مؤشرات التوازن المالي المطلقة فإنه يجب أن نتحدث عن قاعدة

## المحور الثالث - دراسة وتحليل الميزانية

التوازن المالي الدنيا (التوازن المالي الادنى) وتمثل هذه القاعدة في أن " الموارد المستخدمة لتمويل أصل أو استعمال ما (تثبيت، مخزون، أو حق) يجب ان تبقى تحت تصرف المؤسسة لفترة من الزمن على الأقل مساوية لفترة ذلك الأصل". وحسب هذه فإن المؤسسة التي ترغب في تحقيق حد أدنى للتوازن المالي يجب أن تمول أصولها الثابتة بأموال دائمة، أما الأصول المتداولة فيجب أن تمول بأموالها قصيرة الآجل أي التي تقل عن سنة.<sup>(1)</sup>

وتمثل الأدوات أو المؤشرات التوازن المطلقة في كل من:<sup>2</sup>

لرأس مال العامل (FR): " هو مجموعة الأموال المتاحة لضمان التشغيل أو دوران فعالية المؤسسة أو استثمارية دفعاتها "، و يقصد به حجم الاستثمار المتاح في الموجودات المتداولة.<sup>(3)</sup> وبحسب رأس المال العامل بطريقتين، إما من أعلى الميزانية وإما من أسفلها. فمن أعلى الميزانية فإنه يحسب كالآتي:<sup>4</sup>

رأس مال العامل (FR) = الأصول الدائمة - الأصول الثابتة،  
أما من أسفلها فهو عبارة عن: الأصول الجارية - القروض قصيرة الأجل

لرأس مال العامل (BFR): يتطلب النشاط الاستغلالي لأي مؤسسة من المؤسسات توفير مجموعة من العناصر، مما يتطلب من المؤسسة البحث عن الجزء المكمل لما تحتاجه لتلبية حاجيات دورتها الاستغلالية، وهو ما يطلق عليه احتياجات رأس المال، وبحسب احتياج رأس مال العامل بالعلاقة التالية

احتياج رأس مال العامل (BFR) = احتياجات الدورة - موارد الدورة

أو

BFR = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - اعتمادات بنكية)

لرأس مال الصافية (TN):

(1) سعاد شعابنية (2012): المؤشرات المالية النسبية و المطلقة و دورها في ترشيد عملية القرارات المالية ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني التشخيصي المالي للمؤسسات الاقتصادية المنعقد يومي 22 و 12 ماي 2012 بكلية العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي الشريف مساعدي، سوق اهراس، الجزائر، ص 17.

(2) معمر قربة، (2013): دور التشخيص الاقتصادي والمالي في ابراز نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، (العدد 1)، المجلد 4، ص 102.

(3) حمزة محمد الزبيدي (2001): اساسيات الادارة المالية، (الطبعة الاولى)، دار النشر و التوزيع، عمان، ص 174

(4) Guillaume Mordant, méthodologie d'analyse financière, Paris, 1998, p62

## المحور الثالث - دراسة وتحليل الميزانية

تلعب الخزينة دورا أساسيا في المؤسسة وتترجم التوازن المالي على المدى القصير ما بين رأس المال العامل الثابت نسبيا واحتياجات رأس مال العامل المتذبذب عبر الزمن، لذا تعتبر الخزينة مؤشرا هاما في التوازن المالي. وتحسب الخزينة الصافية بالعلاقة التالية:

$$\text{الخزينة الصافية (TN)} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

أو

$$\text{TN} = \text{القيم الجاهزة} - \text{الاعتمادات البنكية}$$

أما فيما يتعلق بتحليل الميزانية من خلال أدوات أو مؤشرات التحليل المالي النسبية، والتي يطلق عليها أيضا تسمية النسب المالية فسيتم التطرق إلى مختلف هذه النسب من خلال المحور الثامن الذي سيتم التطرق إليه لاحقا. وستكتفي بالتحليل الوظيفي لأنه أثبت تفوقه على التحليل سيولة استحقاق، حيث يعتبر الأكثر فاعلية حسب الكثير من الأدباء في المجال المالي.

### خامسا- تحليل الميزانية الوظيفية "التحليل الوظيفي":

يتم بناء الميزانية الوظيفية بالاعتماد على الميزانية المالية وتظهر بذلك بنودها في جانبي الاستخدامات والموارد كما يلي: (1)

✦ جانب الاستخدامات: وهي تضم أصول المؤسسة كما يلي:

- الاستخدامات الثابتة أو المستقرة: وتضم كافة التثبيتات التي ظهرت في الميزانية المالية ولكن بقيمتها الإجمالية أي دون انتقاص لمبلغ الاهتلاكات.
- استخدامات الاستغلال: وتضم كافة عناصر الأصول الجارية ذات الارتباط المباشر بالنشاط العادي للمؤسسة على غرار المخزونات والزبائن... الخ ولكن بالقيم الإجمالية دون انتقاص لمبالغ او قيم مؤونات تدني قيمة المخزون أو العملاء.
- استخدامات خارج الاستغلال: وتتمثل في بقية عناصر الأصول الجارية "المتداولة" التي ليس لها علاقة بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة كالقيم المنقولة للتوظيف والأعباء المقيدة سلفا وغيرها ولكن مع استبعاد القيم الجاهزة.

(1) حكيمة حليمي، (2015): التسيير المالي، مطبوعة دروس موجهة لطلبة العلوم المالية، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، الجزائر، ص ص 34-39.

## المحور الثالث - دراسة وتحليل الميزانية

■ خزينة الاستخدامات: وتضم القيم الجاهزة أو المتاحات كالحساب البنكي والصندوق... الخ.

✦ جانب الموارد: وتضم عناصر الخصوم وتشمل:

- الموارد المستقرة (الموارد الدائمة): وتضم الأموال الدائمة بما فيها من أموال خاصة وديون مالية طويلة أجل (الخصوم غير الجارية) بالإضافة إلى الاهتلاكات ومؤونات الخسائر والأعباء.
- موارد الاستغلال: وتضم مجموع الديون قصيرة الأجل ذات العلاقة بالنشاط العادي للمؤسسة كموردو المخزونات والحسابات الملحقة والديون الضريبية وشبه الضريبية (كالضريبة على رقم الأعمال) ماعدا الضرائب على الأرباح.
- موارد خارج الاستغلال: وتضم باقي الديون غير المالية قصيرة الأجل بالإضافة إلى موردو التثبيتات والضرائب على الأرباح.
- خزينة الموارد: تتمثل في التسبيقات أو الاعتمادات البنكية.

ويمكن توضيح ما سبق ذكره من مكونات للميزانية الوظيفية من خلال النموذج التالي:

### شكل الميزانية الوظيفية

الموارد	الاستخدامات
<b>الموارد الدائمة</b> - الأموال الخاصة - مؤونات الخسائر والأعباء - مؤونات واهتلاكات الأصول - الديون المالية - الاهتلاكات المتراكمة لأصول عقود الإيجار - الحصص المتعلقة بتمويل عقود الإيجار	<b>الاستخدامات الثابتة</b> - الأصول الثابتة (قيم إجمالية): استثمارات معنوية استثمارات مادية استثمارات مالية - المصاريف المسددة على عدة سنوات - القيمة الاجمالية لأصول عقود الإيجار
<b>موارد الاستغلال:</b> - تسبيقات ودفعات محصلة - ديون الموردين - ديون جبائية (ما عدا IBS) واجتماعية - النواتج المعاينة مسبقا	<b>استخدامات الاستغلال:</b> - المخزونات والعملاء - التسبيقات والدفعات المسددة - الحقوق الجبائية (ما عدا IBS) - المصاريف المسددة مسبقا
<b>موارد خارج الاستغلال:</b> - ديون متنوعة	<b>استخدامات خارج الاستغلال:</b> - حقوق متنوعة

## المحور الثالث - دراسة وتحليل الميزانية

<ul style="list-style-type: none"> <li>- الفوائد المستحقة على القروض</li> <li>- ديون الضريبة على الأرباح</li> <li>- ديون على التثبيتات.....</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الفوائد المستحقة</li> <li>- حقوق الضريبة على الأرباح</li> <li>- حقوق على التثبيتات (القيم المنقولة للتوظيف)</li> <li>- الأعباء المقيدة سلفا.....</li> </ul>
<p>خزينة الموارد:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- المساهمات البنكية الجارية</li> </ul>	<p>خزينة الاستخدامات:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- المتاحات</li> </ul>

### أدوات التحليل المالي الوظيفي:

يعتمد التحليل الوظيفي على جملة من الأدوات تتمثل عادة في مؤشرات التوازن الوظيفي وكذلك النسب الوظيفية:<sup>1</sup>

- مؤشرات التوازن المالي من المنظور الوظيفي : يتوقف تحقيق التوازن المالي من المنظور الوظيفي على ثلاث شروط أساسية مرتبطة أساسا بثلاث مفاهيم يمثل كل مفهوم بدوره أداة للتحليل وهي :

رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRNG): يعرف على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (الاستخدامات المستقرة) باستخدام الموارد المالية الدائمة، حيث يعتبر رأس المال العامل الصافي الإجمالي مؤشر هام وأساسي في تحقيق التوازن المالي طويل الأجل ويحسب بالعلاقة التالية:

**رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRNG) = الموارد الدائمة - الاستخدامات الثابتة**

وانطلاقا من هذه العلاقة يمكن استنتاج الحالات التالية:

- رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب:  $FRNG > 0$ : ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذه المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.
- رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب  $FRNG < 0$ : يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل تثبيتاتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحققت بذلك عجز في تمويل هذه الاحتياجات وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

(1) سعاد شعابنية، المرجع سبق ذكره، ص 22.

## المحور الثالث - دراسة وتحليل الميزانية

■ رأس المال العامل الصافي الإجمالي معدوم  $FRng = 0$ : يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز.

ب. الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي (BFRG): يتطلب نشاط الاستغلال في المؤسسة بالإضافة إلى القيم الثابتة، توفير مجموعة من العناصر وهي المخزونات والمدينون، وهذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل متعددة تتمثل في الديون الممنوحة من موردين أو تسبيقات ممنوحة، هذه المصادر تمول جزء كبير من الأصول المتداولة، ويجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل وهو ما يسمى بالاحتياجات من رأس المال العامل. ويمثل الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الإجمالي مجموع احتياجات دورة الاستغلال وخارج الاستغلال كما يلي:

$$BFRg = BFRex + BFRhex$$

حيث: (BFRex): الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال: ويمثل الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال.

(BFRhex): الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال: يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية والتي تتميز بالطابع الاستثنائي، ويحسب من خلال الميزانية الوظيفية عن طريق الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال.

ج - الخزينة الصافية الإجمالية (TN): ينتج الرصيد الصافي للخبزينة من الفرق بين خبزينة الاستخدامات وخبزينة الموارد، كما يمكن القول أنّها تتشكل من تغطية رأس المال العامل الصافي الإجمالي الاحتياجات التمويلية سواء لدورة الاستغلال أو للنشاطات غير الرئيسية في المؤسسة، أي أنّ الخبزينة متوقفة على قدرة رأس المال العامل على تغطية الاحتياج.

وبناء على ما سبق تظهر العلاقات الحسابية للخبزينة كما يلي:

$$\text{الخبزينة الصافية} = \text{خبزينة الاستخدامات} - \text{خبزينة الموارد}$$

أو

$$TN = FRNG - BFR$$

ولكي يتحقق التوازن المالي حسب التحليل الوظيفي يجب أن تتحقق الثلاث شروط الآتية:

## المحور الثالث - دراسة وتحليل الميزانية

➤ رأس مال عامل صافي إجمالي موجب، أي أن  $FRNG > 0$  ويتحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل الاستخدامات المستقرة اعتمادا على الموارد الدائمة، أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل؛

➤ أن يغطي رأس المال العامل الصافي الإجمالي الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، أي أن:  $FRng > BFRg$ ، إذ لا يكفي أن تحقق المؤسسة رأس مال عامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال؛

➤ خزينة موجبة، أي أن  $TN > 0$ ، ويتحقق ذلك بتحقيق الشرطين السابقين، وعندها تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة المتمثلة في المتاحات.

### - نسب التحليل المالي الوظيفي:

#### • نسب الهيكل المالية: وتشمل: (1)

➤ تمويل الاستخدامات الثابتة: الاستخدامات الثابتة يجب أن تمويل بموارد دائمة، في التحليل الوظيفي يتم إهمال النسبة الموارد الدائمة/الاستخدامات الثابتة التي يعتمد عليها التحليل السيولي، فيتم حساب نسبة تغطية الأموال المستثمرة التي تأخذ بعين الاعتبار أن الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال يمكن أن يمول بموارد دائمة.

نسبة تغطية الأموال المستثمرة = الموارد الدائمة / الاستخدامات الثابتة يجب أن تكون هذه النسبة  $< 1$

➤ نسبة الاستقلال المالي: إن مستوى استدانة كبير يمثل خطرا على المؤسسة بما يترتب عنه من مصاريف سنوية ثابتة، استهلاك القرض + الفوائد المترتبة، يتم قياس الاستقلال المالي من المنظور الوظيفي بمعدل الاستدانة.

معدل الاستدانة = الديون المالية الثابتة + خزينة الخصوم / الأموال الخاصة + الاهتلاكات والمؤونات

لا يجب أن يتجاوز معدل الاستدانة 100%، استدانة كبيرة تعرض المؤسسة لمجموعة من المشاكل للوفاء بالديون في حالة ظروف صعبة.

(1) حكيمة حلبي المرجع سبق ذكره، ص 40

## المحور الثالث - دراسة وتحليل الميزانية

- نسب النشاط أو الدوران: الهدف من هذه النسب تفسير التطور في مكونات الاحتياج في رأس المال العامل، يجب أن يتم حسابها انطلاقاً من القيم الإجمالية لعناصر الميزانية الوظيفية، هذه النسب تربط بين عنصر من الميزانية وتدقق من نفس الطبيعة، يتم التعبير عن هذه النسب بعدد الأيام.  
➤ مدة دوران المخزون: بالنسبة المواد الأولية، التموينات الأخرى والبضائع:

$$\text{مدة دوران المخزون} = \text{متوسط المخزون} / \text{تكلفة المشتريات السنوية} * 360 \text{ يوم}$$

حيث أن:

$$\text{متوسط المخزون} = \frac{\text{المخزون الابتدائي} + \text{المخزون النهائي}}{2}$$

بالنسبة للمنتجات الوسيطة والنهائية:

$$\text{مدة دوران المخزون} = \frac{\text{المخزون المتوسط}}{\text{تكلفة الانتاج السنوية}} * 360 \text{ يوم}$$

- مدة دوران حقوق الزبائن: تعبر عن المدة المتوسطة المتفق عليها مع الزبائن للتسديد يتم التعبير عنها بعدد الأيام من رقم المبيعات متضمناً كل الرسوم.

$$\text{مدة دوران حقوق الزبائن} = \frac{\text{الزبائن والحسابات الملحقة} + \text{اوراق القبض المخصومة غير المستحقة}}{\text{رقم الأعمال متضمن الرسم}}$$

- مدة دوران ديون الموردين: تعبر عن المدة المتوسطة الممنوحة للمؤسسة من الموردين للسداد.

$$\text{مدة دوران ديون الموردين} = \frac{\text{الموردين والحسابات الملحقة}}{\text{مشتريات السلع والخدمات متضمن الرسم}}$$

لا يأخذ بعين الاعتبار موردو التثبيتات عند حساب هذه النسبة.

- العلاقة بين **BFRE** ورقم الأعمال: يرتبط **BFRE** بمستوى نشاط المؤسسة، إذا كانت الآجال بين الشراء والبيع، المبيعات والتسديدات ثابتة، ف **BFRE** متناسب مع رقم الأعمال.  
إن نسبة الاحتياج من رأس المال العامل للاستغلال إلى رقم الأعمال (**BFRE** / رقم الأعمال) تمكن من معرفة وزن أو قياس حجم **BFRE** مقارنة مع نشاط المؤسسة، إذ تمثل الاحتياج في التمويل لدورة الاستغلال بالأيام لأن رقم الأعمال يتوزع على سنة كاملة أي 360 يوماً.  
إن ارتفاع هذه النسبة مقارنة مع الدورات السابقة يدل على:  
- الزيادة في مدة التخزين أو ارتفاع مدة تحصيل الحقوق.  
- انخفاض مدة تسديد ديون الموردين.



## المحور الثالث - دراسة وتحليل الميزانية

وهو ما يمكن من تشخيص العنصر المسؤول عن ارتفاع BFRE.

**ملاحظة:** رغم الإضافات التي قدّمها التحليل الوظيفي وتجاوزه للعديد من نقاط القصور التي أحيطت بتحليل سيولة-استحقاق إلا أنه أثبتت حول تطبيقات التحليل الوظيفي انتقادات أهمها:

✚ في قطاع الخدمات ونظراً لغياب المخزون يفقد الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال دلالاته المالية في

تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، ممّا يستدعي البحث عن مؤشر آخر يلبّي جميع أنواع الأنشطة؛

✚ يعتمد هذا التحليل على الميزانية الوظيفية وأهمّ ما يعاب عليها أنّها تدمج المؤنات والتي تعتبر من عناصر

الاستغلال قصيرة الأجل في الموارد الدائمة والتي تعتبر موارد طويلة الأجل؛

✚ يركّز التحليل الوظيفي في تحليله للوضعية المالية على أن الاعتمادات البنكية الجارية مورد غير مستقر ويلجأ

إليه في حالات نادرة إلا أن الحياة الميدانية أثبتت أن اللجوء إلى هذا النوع من الموارد المستقرة يعتبر ضرورة

لتحقيق الاستقرار والاستمرار في التعاملات المالية اليومية؛

✚ يعتبر التحليل الوظيفي الخزينة مجرد حاصل لعملية تمويل الموارد للاستخدامات ممّا يدفع المسير المالي إلى

البحث عن خزينة تقترب من الصفر، إلا أنّ المعاملات المالية الحديثة تركز على ضرورة توفّر الخزينة على

مستويات سيولة معتبرة للتمتع بالمرونة المالية وتمويل مختلف العمليات بصورة فعالة.

✚ اعتماد التحليل الوظيفي على الميزانية وجدول حسابات النتائج يعطي تصوّراً ساكناً لهيكل المؤسسة، ولا

يعطي رؤية ديناميكية حول الوضعية المالية.

## المحور الرابع - التحليل المالي في الأجل الطويل

ترتكز المعايير التي يتم دراستها فيما يتعلق بالمركز المالي طويل الأجل على عنصرين أساسيين، يختص

العنصر الأول بدراسة الهيكل العام لتمويل المشروع، بينما يختص العنصر الثاني بمعالجة الاستثمار طويل الأجل. ولا يمكن الفصل بين هذين العنصرين لأنهما يشكلان وحدة واحدة باعتبار أن المشروع أو المؤسسة عبارة عن وحدة مستمرة النشاط. فالمؤسسات الاقتصادية من أجل أن تقوم بأداء نشاطها الاقتصادي لفترة غير محدودة يجب أن ينظر إليها على أنها وحدة مستمرة في النشاط وهذا ما يحتم علينا الاهتمام بدراسة وتحليل الهيكل التمويلي

للمؤسسة وذلك من أجل التحقق من:

- التوازن بين مصادر الأموال الداخلية والخارجية بما يضمن الاستقلالية المالية للمؤسسة وفي الوقت نفسه تأمين الأموال اللازمة لتنفيذ نشاطاتها؛

- الكفاءة في استثمار الأموال المتاحة للمؤسسة ما يضمن الحصول على أفضل عائد على الأموال المستمرة؛

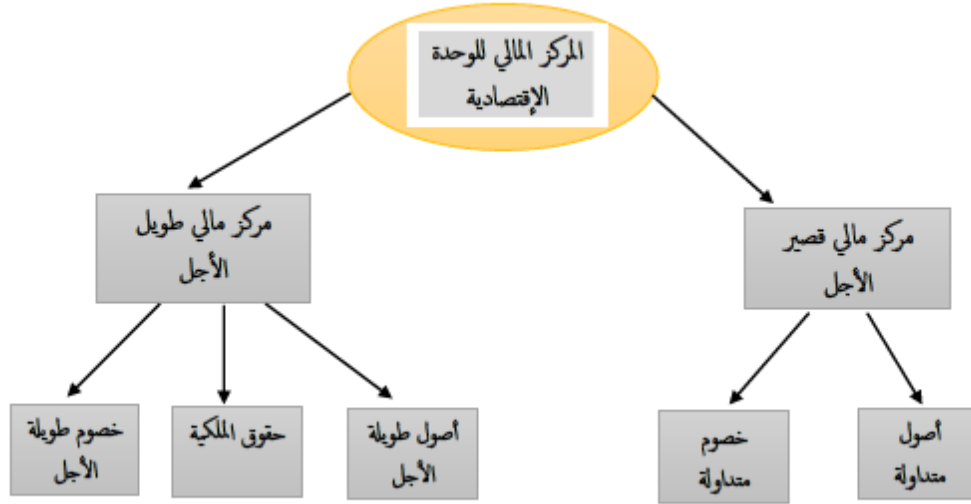
- التوظيف المناسب للأموال في المؤسسة وتحقيق التوازن بين مصادر التمويل من جهة والاستخدامات من جهة أخرى مع الأخذ بعين الاعتبار لآجال كل منها.

وبالنظر إلى دراسة وتحليل المركز المالي قصير الأجل والذي تم التطرق إليه في المحور السابق والمتعلق بالبحث عن التوازن في الأجل القصير فإن ذلك غير كافي، وبالتالي لا بد من دراسة وتحليل المركز المالي الطويل الأجل نظراً لعلاقات الترابط والتكامل بين التحليلين طويل وقصير الأجل بحيث لا يمكن الاكتفاء بأحدهما دوناً عن الآخر وذلك عند إجراء أية دراسة موضوعية للمركز المالي للمؤسسة، ونظراً لاختلاف أهداف التحليل باختلاف الفئة المستفيدة منه فستتم مناقشة هذا الموضوع من خلال: وجهة نظر أصحاب الديون طويلة الأجل، وجهة نظر إدارة المؤسسة.

في بعض الأحيان يكون المركز أو الوضع المالي طويل الأجل للمشروع جيداً من حيث إمكانية التوسع المستقبلي الذي يطلب استثمارات رأسمالية (طويلة الأجل)، إلا أن إمكانية المشروع المادية (السيولة) لا تسمح بمثل هذا التوسع، بمعنى آخر إن جانباً أو بعض جوانب المركز المالي قصير الأجل لا توفر إمكانية الاستثمارات التوسعية طويلة الأجل، ومن نفس المنظر السابق، قد يكون المركز المالي قصير الأجل للمشروع جيداً ولكن رغم ذلك لا يسمح باستثمارات رأسمالية جديدة ناجحة إما لضرورة إعادة هيكلة الاستثمارات في الأصول طويلة

## المحور الرابع - التحليل المالي في الأجل الطويل

الأجل لأسباب قد تكون متعلقة بقرب مواعيد إحلال الأصول طويلة الأجل القديمة وإما لحلول استحقاقات التزامات طويلة الأجل، والتي تتطلب استخدام السبولة لتغطية الأعباء المترتبة عن ذلك.



والمخطط أعلاه بين العلاقة التبادلية بين المركز المالي قصير الأجل والمركز المالي طويل الأجل من حيث تكوين الحكم النهائي عن حقيقة المركز المالي للوحدة الاقتصادية، والعلاقة بين مصادر التمويل المختلفة من حيث استغلالها بما يتماشى ومتطلبات المشروع. إذ أن القاعدة الطبيعية للتمويل تقوم على أساسا على أن الأصول المتداولة تمول من الخصوم المتداولة، والأصول طويلة الأجل تمول من حقوق الملكية بالإضافة إلى الديون متوسطة وطويلة الأجل.<sup>(1)</sup>

وعند اختيار مصادر التمويل الخارجية لا بد من الأخذ بعين الاعتبار تكلفة التمويل الإجمالية بحيث تكون أقل من العائد المحقق عند الاستثمار، وعموما إن التكاليف الإجمالية للتمويل قصير الأجل تكون أقل من تكاليف مصادر التمويل متوسط وطويل الأجل. ولذلك كلما تزداد مصادر التمويل الخارجية قصيرة الأجل بالنسبة لمصادر التمويل الخارجية الإجمالية كلها تزداد رحية المشروع، لأن رحية مصادر التمويل الخارجية القصيرة أعلى من رحية مصادر التمويل الخارجية طويلة الأجل، وذلك ارتباطا بفترة تسديد الديون، إذ من المعلوم أن فترة

<sup>(1)</sup> عبد الرحمن بن سانية، (2019)، أساسيات التحليل المالي، مطبوعة دروس موجهة لطلبة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، ص 84.

## المحور الرابع - التحليل المالي في الأجل الطويل

سداد الديون قصيرة الأجل تستحق بشكل موسمي وخصوصا في الفترات التي لا يكون المشروع بحاجة لهذه الأموال.

ولذلك فإن دراسة المركز المالي طويل الأجل إنما يعني دراسة وتحليل هيكل التمويل المؤسسة ومصادر الأموال التي تستخدمها في تسير أنشطتها وعويل استعاراتها المختلفة، وفيها يلي شرح الجوانب المرتبطة بتحليل المركز المالي طويل الأجل:<sup>(1)</sup>

### أولا- وجهة نظر أصحاب الديون طويلة الأجل (المقرضين)

وجهة نظر أصحاب الديون طويلة الأجل: تهتم هذه الفئة من خلال دراسة المركز المالي طويل الأجل بما يلي:

- نسبة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل إلى مصادر التمويل طويل الأجل لأن للمنشأة يقتضي أن تكون حقوق الملكية أكبر من الديون متوسطة وطويلة الأجل؛
  - ضمان استرداد الدين بتاريخ الاستحقاق ويتحقق ذلك عندما يكون للمنشأة أقساط الديون وفوائدها في الأوقات جيد ويسمح بتسديد الوضع المالي المحددة؛
  - ضمان تحقق الفائدة السنوية وتسديدها وانتظام تسديدها.
- ويمكننا دراسة هذه الأمور من خلال النسب التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي للأصول} = \frac{\text{ديون طويلة الأجل} + \text{ديون قصيرة الأجل}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

وتظهر هذه النسبة مساهمة الديون في تمويل الأصول وانخفاض هذه النسب مؤشر إيجابي وارتفاعها يعتبر مؤشرا سلبيا.

$$\text{الوزن النسبي للديون طويلة الاجل} = \frac{\text{ديون طويلة الأجل}}{\text{مجموع الديون}} \times 100$$

<sup>(1)</sup> صافي فلوح، اسماعيل اسماعيل وآخرون، (2009): تحليل القوائم المالية، منشورات كلية الاقتصاد جامعة دمشق، سوريا، ص

## المحور الرابع - التحليل المالي في الأجل الطويل

وتظهر هذه النسبة الوزن النسبي للديون طويلة الأجل إلى مجموع الديون أي نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الديون.

$$\text{نسبة تغطية الديون طويلة الأجل} = 100 \times \frac{\text{صافي الأصول الثابتة}}{\text{الديون طويلة الأجل}}$$

وتظهر هذه النسبة معدل تغطية الديون طويلة الأجل من قبل صافي الأصول الثابتة وارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشراً إيجابياً.

$$\text{نسبة تغطية الفائدة} = 100 \times \frac{\text{صافي الربح (قبل خصم الفوائد و الضرائب)}}{\text{الفوائد}}$$

وتظهر هذه النسبة معدل تغطية فوائد الديون من الأرباح ويجب ألا تقل عن الواحد وارتفاعها يعتبر مؤشراً إيجابياً.

مثال: من حسابات إحدى المنشآت الاقتصادية ظهرت الأرصدة التالية:<sup>1</sup>

الديون طويلة الأجل	750000 دج
الديون قصيرة الأجل	500000 دج
صافي الأصول الثابتة	2250000 دج
مجموع الأصول	4000000 دج
فوائد الديون	50000 دج
صافي الربح قبل خصم الفوائد	500000 دج

المطلوب:

حساب نسب المركز المالي طويل الأجل من خلال وجهة نظر أصحاب الديون طويلة الأجل.

(1) المرجع نفسه، ص 90.

## المحور الرابع - التحليل المالي في الأجل الطويل

الحل:

$$100 \times \frac{500000+750000}{4000000} = \text{نسبة التمويل الخارجي للأصول} = 31.25\%$$

$$31.25\% = 100 \times \frac{1250000}{4000000} =$$

$$100 \times \frac{750000}{500000+750000} = \text{الوزن النسبي للديون طويلة الأجل} = 60\%$$

$$60\% = 100 \times \frac{750000}{1250000} =$$

$$300\% = 100 \times \frac{2250000}{750000} = \text{نسبة تغطية الديون طويلة الأجل} = 300\%$$

$$1000\% = 100 \times \frac{500000}{50000} = \text{نسبة تغطية الفائدة} = 1000\%$$

ثانياً - وجهة نظر إدارة المنشأة: إن هدف الإدارة هو تحقيق أفضل عائد على الأموال المستثمرة

وبالتالي فإن الإدارة تهدف ومن خلال دراسة وتحليل المركز المالي طويل الأجل إلى تحقيق ما يلي:

- تحقيق التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية.
- استثمار الأموال المتاحة للمنشأة (الموجودة تحت تصرفها) بكفاءة عالية.

إن لتحقيق التوازن المالي بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية أهمية خاصة لأن هذا

التوازن يؤثر على استقلالية المنشأة من جهة وعلى ربحيتها من جهة أخرى وعادة ما تحصل المنشأة

على أموالها من:

1- مصادر داخلية تتمثل في استثمار أرباحها المحتجزة أو احتياطياتها ومخصصات الاهتلاك

في أعمال المنشأة.

2- مصادر خارجية وتتمثل بزيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة بالنسبة

للشركة المساهمة أو زيادة نصيب الشركاء في شركات الأشخاص، أو عن طريق الاقتراض (ديون طويلة

الأجل) إما عن طريق البنوك أو عن طريق إصدار سندات القرض، وكذلك الأمر الحصول على ديون

قصيرة الأجل.

## المحور الرابع - التحليل المالي في الأجل الطويل

ويهتم التحليل المالي بدراسة نصيب كل مصدر من مصادر التمويل من أجل المحافظة على التوازن بين المصادر الداخلية والخارجية، ومن أجل أن تسدد الديون بتاريخ استحقاقها دون حدوث أية مشكلة مالية للمنشأة وتتم هذه الدراسة من خلال النسب التالية:

$$100 \times \frac{\text{ديون قصيرة الأجل}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{نسبة المديونية قصيرة الأجل}$$

وتظهر هذه النسبة نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية وانخفاض هذه النسبة يعتبر مؤشراً إيجابياً.

$$100 \times \frac{\text{ديون طويلة الأجل}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{نسبة المديونية طويلة الأجل}$$

وتظهر هذه النسبة نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية، ويجب أن لا تتجاوز هذه النسبة الواحد لأن ظهورها أكبر من الواحد يعني أن الديون طويلة الأجل أكبر من الأموال الخاصة وهذا يؤدي أيضاً إلى فقدان المنشأة استقلالها المالي ويعني الاعتماد في تمويل الأصول الثابتة وبشكل كبير على الديون طويلة الأجل وستكون نتائجه خطيرة في حال استبعاد جزء من هذه الأصول خارج العمل لسبب ما.

وأي خلل في هذه النسبة سيؤثر أيضاً في رأس المال العامل الصافي.

$$100 \times \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{نسبة المديونية الكاملة}$$

وكلما كانت هذه النسبة أقل كانت استقلالية المنشأة أكبر ووضعها المالي أكثر سلامة وتمتع بدرجة أكبر من الثقة تجاه الدائنين.

مثال:

من حسابات إحدى المنشآت الاقتصادية ظهرت الأرصدة التالية:

800000 دج	الديون طويلة الأجل
400000 دج	الديون قصيرة الأجل
2000000 دج	حقوق الملكية

المطلوب:

## المحور الرابع - التحليل المالي في الأجل الطويل

حساب نسب المركز المالي الطويل الأجل من وجهة نظر الإدارة.

الحل:

$$20\% = 100 \times \frac{400000}{2000000} = \text{نسبة المديونية قصيرة الأجل}$$

$$40\% = 100 \times \frac{800000}{2000000} = \text{نسبة المديونية طويلة الأجل}$$

$$60\% = 100 \times \frac{1200000}{2000000} = \text{نسبة المديونية الكاملة}$$



## المحور الخامس - دراسة وتحليل قائمة حساب النتائج

تعتبر قائمة الدخل من القوائم المالية التي بدأ ينظر إليها باهتمام متزايد، لا يقل أهمية عن قائمة المركز المالي، بل في كثير من الأحيان ينظر إليها بأهمية أكثر من قبل الأطراف التي تعنى باتخاذ قرارات تتعلق بالربحية والاستثمار خاصة، وتعرض قائمة حساب النتائج نتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة عن فترة مالية محددة، وقد استخدم معيار المحاسبة الدولي (IAS1)، ضمن التعديل الذي تم إدخاله عام 2003، مصطلح الربح أو الخسارة بدلا من صافي الربح أو الخسارة. (1) وفيما يلي نوضح تعريفها، مميزاتها، مكوناتها، وشكلها حسب ما ورد بالجريدة الرسمية الجزائرية:

**أولاً- تعريف قائمة حساب النتائج:** عرّف النظام المحاسبي المالي جدول حساب النتائج من خلال الجريدة الرسمية سابقة الذكر حساب النتائج على أنه " بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية".

**ثانيا- مميزات قائمة حساب النتائج:** تحقق قائمة الدخل الميزات والخصائص التالية: (2)

- التعرف على نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة؛
- التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل بسبب وجود مكاسب أو خسائر من العمليات غير المستمرة؛
- التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي، ويستخدم الربح كمقياس لقياس الأداء؛
- معرفة ربحية السهم الواحد وذلك كأساس من الأسس الهامة التي يركز عليها اتخاذ القرارات الاستثمارية؛
- معرفة إمكانية توزيع أرباح للملاك؛
- تعتبر نتيجة الأعمال التي تتضمنها قائمة الدخل من المؤشرات الرئيسية في تحديد أسعار الأسهم؛
- التعرف على نتيجة الأعمال المتعلقة بنشاطات المنشأة غير المستمرة وكذلك نشاطاتها غير العادية؛
- التعرف على مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعها؛

(1) محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، مطابع الدستور التجارية، الأردن، 2008، ص 34.

(2) خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 129.

## المحور الخامس - دراسة وتحليل قائمة حساب النتائج

- التعرف على نشاطات المنشأة وتركيبية المصروفات التي قامت بإنفاقها؛
  - معرفة فيما إذا تم إعداد قائمة الدخل بناء على استمرارية المنشأة أو بناء على تصفيتها؛
  - احتساب بعض النسب المالية مثل نسب الربحية.
- ثالثاً- مكونات قائمة حساب النتائج:** حسب المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) يقدم نموذجين لقائمة الدخل حسب الطبيعة وحسب الوظيفة، كما يبين النظام المحاسبي المالي المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج هي كالآتي: (1)
- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الاجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.
  - منتجات الأنشطة العادية.
  - المنتوجات المالية والأعباء المالية.
  - أعباء المستخدمين.
  - الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
  - مخصصات اهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية.
  - مخصصات اهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.
  - نتيجة الأنشطة العادية.
  - العناصر غير العادية (منتجات وأعباء).
  - النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
  - النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.
- في حالة حساب النتائج المدمجة:
- حصة المؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية.
  - حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.

(1) الجريدة الرسمية العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص-ص 24-25.

## المحور الخامس - دراسة وتحليل قائمة حساب النتائج

- المعلومات الدنيا الأخرى المقدمة إما في حساب النتائج، وإما في الملحق المكمل لحساب النتائج هي الآتية:
  - تحليل منتجات الأنشطة العادية.
  - مبلغ الحصص في السهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة الى شركات المساهمة.
- وللكيانات أيضا إمكانية تقديم حساب للنتيجة حسب الوظيفة في الملحق. فتستعمل إذن زيادة على مدونة حسابات الأعباء والمنتوجات حسب الطبيعة. مدونة حسابات حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصيتها واحتياجها.
- تقدم المنتوجات والأعباء الناتجة عن النشاط الناتجة عن النشاط العادي والتي يكون حجمها وطبيعتها وتأثيرها بحيث من الضروري إبرازها لتوضيح نجاعة الكيان خلال الفترة، وتقدم تحت فصول خصوصية في حساب النتائج (مثل تكلفة إعادة الهيكلة، تناقص استثنائي للمخزونات، التكاليف الناجمة عن التخلي جزئيا عن النشاط).
- تتأني النتيجة غير العادية من منتوجان وأعباء ناجمة عن حوادث أو معاملات واضحة التميز عن النشاط العادي للكيان وتمثل طابعا استثنائيا (مثل نزع الملكية والكارثة الطبيعية وغير المتوقعة).
- يضم حساب نتيجة البنوك والمؤسسات المالية المماثلة منتوجات وأعباء حسب النوع والطبيعة ويبين مبالغ أبرز أنماط المنتوجات والأعباء. وبغض النظر عن التنظيمات الخاصة المتعلقة بهذا القطاع من النشاط، فإن حساب النتائج أو الملحق بهذه الكيانات يمثل ما يأتي:
  - منتوجات الفوائد وما شابهها.
  - أعباء الفوائد وما شابهها.
  - الحصص المستلمة.
  - الأتعاب والعمولات المقبوضة.
  - الأتعاب والعمولات المدفوعة.
  - المنتوجات الصافية الناجمة عن التنازل عن سندات، حسب كل فئة منها.
  - الأعباء والمنتوجات المتعلقة بعملية الصرف.
  - منتوجات الاستغلال الأخرى.

## المحور الخامس - دراسة وتحليل قائمة حساب النتائج

- خسائر القروض والتسيقات الممنوحة وغير القابلة للاسترداد.
- أعباء الإدارة العامة.
- أعباء الاستغلال الأخرى.

تتم المقاصة بين عناصر المنتوجات والأعباء، ويقدم الرصيد الصافي في حساب النتائج. فإذا كانت مرتبطة بأصول وخصوم هي نفسها محل المقاصة طبق لأحكام النقطة 220-5. وإذا كانت ناتجة عن مجموع معاملات أو حوادث متجانسة أو مماثلة وكانت أهميتها وطبيعتها أو تأثيرها لا يتطلب إعلاما منفصلا (مثل: الأرباح والخسائر الناتجة عن أدوات مالية مختارة في محفظة معاملات تجارية). وإذا كان مثل تلك المقاصة

○ يفرضها التنظيم أو يأذن بها (مثل أرباح وخسائر نجحت عن خروج أصول غير جارية طبقا

للنقطة 121-12 أو عمليات تغطية الصرف كما هو منصوص عليه في النقطة 137-5.

○ تحتسب النتيجة الأعباء أو منتوجات التي نشأت خلال السنة المالية حتى ولو كانت معروفة بين

تاريخ إقفال السنة المالية وتاريخ إعداد الكشوف المالية.

وهكذا فإن كل الحوادث التي تطرأ بعد تاريخ الإقفال والتي لها صلة بالظروف القائمة في تاريخ الإقفال

تترتب عليها تصحيحات إذا كانت تساهم في تقديم معلومات تسمح بتقدير أفضل الأصول أو الخصوم

القائمة عند إقفال السنة المالية.

رابعا- شكل قائمة حساب النتائج: فيما يلي نقدم الشكل الذي يجب أن تعرض به قائمة حساب النتائج سواء

كان حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة، وذلك طبقا لما جاء بلجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية في عددها الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، والتي تضمنها القرار المؤرخ في 26 ماي 2008 والذي

يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها:

### حساب النتائج (حسب الطبيعة)

الفترة من .....إلى.....

N-1	N	الملاحظة	البيانات
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال

## المحور الخامس - دراسة وتحليل قائمة حساب النتائج

			<p>1- إنتاج السنة المالية. المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى.</p> <p>2- استهلاك السنة المالية</p> <p>3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2) أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة</p> <p>4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للإهلاكات والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات</p> <p>5- النتيجة العملية المنتجات المالية الأعباء المالية</p> <p>6- النتيجة المالية</p> <p>7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6) الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية</p> <p>8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)</p> <p>9- النتيجة غير العادية</p> <p>10- النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية</p> <p>11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)</p>
--	--	--	--

## المحور الخامس - دراسة وتحليل قائمة حساب النتائج

حساب النتائج (حسب الوظيفة)

الفترة من.....إلى.....

N-1	N	الملاحظة	اليــــــــان
			رقم الأعمال
			كلفة المبيعات
			<b>هامش الربح الاجمالي</b>
			منتجات أخرى عملياتية
			التكاليف التجارية
			الأعباء الإدارية
			أعباء أخرى عملياتية
			<b>النتيجة العملياتية</b>
			تقدم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة
			(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)
			منتجات مالية
			الأعباء المالية
			<b>النتيجة العادية قبل الضريبة</b>
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)
			<b>النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b>
			الأعباء غير العادية
			المنتجات غير عادية
			<b>النتيجة الصافية للسنة المالية</b>
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية
			(1)
			<b>النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)</b>
			منها حصة ذوي الأقلية (1)
			حصة المجمع (1)

لا تستعمل إلا لتقدم الكشوف المالية المدمجة. (1)

## المحور الخامس - دراسة وتحليل قائمة حساب النتائج

خامسا- أهم النسب المستخدمة في تحليل جدول حساب النتائج:

من أجل دراسة وتحليل حسابات نتائج المؤسسة يتم الاعتماد على مجموعة من الأدوات والمؤشرات من أهمها :  
التمويل الذاتي، نسب الربحية، نسب المردودية

➤ **التمويل الذاتي:** قدرة التمويل الذاتي يمثل مصادر تمويل داخلية للمؤسسة تمكنها من تمويل تجديد أو تعويض استثماراتها وتسديد قروضها، كما تعبر عن فائض نقدي أو تدفق نقدي حصلت عليه المؤسسة أثناء نشاطها خلال الدورة المالية.

وتحسب قدرة التمويل الذاتي CAF من خلال حسابات النتائج بطريقتين:<sup>(1)</sup>

الطريقة الأولى:

قدرة التمويل الذاتي = إجمالي فائض الاستغلال + المنتوجات التالية له (مع طرح ح/752 وح/765 وح/767) - الأعباء التالية له (مع طرح ح/652 وح/665 وح/667) وطرح الضرائب على الأرباح.

الطريقة الثانية:

قدرة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + صافي مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة (+ح/68- ح/78) - صافي التنازل عن الأصول (+ح/652+ح/665+ح/667-ح/752-ح/765-ح/767)

حيث التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي - الأرباح الموزعة

➤ **نسب الربحية:** تتمثل أهم النسب المعتمدة في تحليل قائمة حسابات النتائج فيما يعرف بنسب الربحية، هذه الأخيرة التي تقيس نتيجة أعمال المؤسسة وكفاءة السياسات والقرارات الاستثمارية المتخذة من الإدارة العليا وقدرتها على تحقيق الربح، ومن أبرز هذه النسب:<sup>(2)</sup>

مجمل الربح إلى المبيعات = الربح الإجمالي / رقم الأعمال

(1) حكيمة حلبي، المرجع سبق ذكره، ص 76.

(2) عدنان تايه النعيمي، سعدون مهدي الساقبي، (2014): الإدارة المالية - النظرية والتطبيق، (الطبعة الخامسة)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص ص 104، 105.

## المحور الخامس - دراسة وتحليل قائمة حساب النتائج

تقيس هذه النسبة كفاءة الإدارة وأدائها في التعامل مع مكونات كلفة المبيعات وسعر بيعها، أي تقيس مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من الربح الإجمالي.

$$\text{هامش الربح الصافي} = \text{النتيجة الصافية} / \text{رقم الأعمال}$$

تعّد هذه النسبة أكثر المقاييس شمولية للربحية، فهي تقيس مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من الربح الصافي.

$$\text{نسبة الربح التشغيلي} = \text{نتيجة الإستغلال} / \text{رقم الأعمال}$$

تقيس هذه النسبة إمكانية المشروع في تحقيق الأرباح من الأنشطة التشغيلية دون احتساب كلفة التمويل أو الاقتطاعات الضريبية، أي مقدار الربح التشغيلي من كل دينار مبيعات

➤ نسبة نمو النشاط: يمكن الاعتماد في التحليل على تغيرات رقم الأعمال التي تعبر عن نموه وتطوره، وكذلك

على معدّل نمو النشاط الخاص بالمؤسسة C والذي يظهر بالعلاقة التالية: (1)

$$C = (ca_1/ca_0(i+1)) - 1$$

حيث:

**ca<sub>1</sub>** : رقم أعمال المؤسسة في الزمن 1

**ca<sub>0</sub>** : رقم أعمال المؤسسة في الزمن 0

**i** : معدل التضخم النقدي في الزمن 1

إذ يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة المؤسسة على النمو الداخلي مع الأخذ بعين الاعتبار أثر التضخم على رقم الأعمال وتغييره.

(1) حكيمة حلّيمي، المرجع سبق ذكره، ص 77.



## المحور الخامس - دراسة وتحليل قائمة حساب النتائج

➤ نسبة أو معدل الادمج: ويعبر هذا المعدل عن نسبة القيمة المضافة المحققة خلال الدورة المالية من إجمالي رقم الأعمال، ويقاس مقدرة المؤسسة على تحقيق هامش اقتصادي، أي قدرة رقم الأعمال على تغطية التكاليف المباشرة للنشاط.

➤ درجة التكامل العمودي: وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{درجة التكامل العمودي} = \frac{\text{القيمة المضافة للاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}}$$

أو

$$\text{درجة التكامل العمودي} = \frac{\text{القيمة المضافة للاستغلال}}{\text{إنتاج الدورة}}$$

حيث كلما ارتفعت هذه النسبة واقتربت من الواحد دلت على أن المؤسسة تعتمد استراتيجية التكامل العمودي عن طريق زيادة الأنشطة التي تقوم بها بغرض تخفيض تكلفة الاستهلاكات الوسيطة (استهلاكات الدورة، أو كما يسمى كذلك أدبيات المحاسبة الوطنية الاستهلاكات الإنتاجية) بينما انخفاض هذه النسبة دليل على أن المؤسسة تعتمد على سياسة التركيب.

➤ الإنتاجية: يمكن استعمال القيمة المضافة لاستغلال كمقياس لإنتاجية بعض العناصر مثلا القيمة المضافة للاستغلال المتعلقة باليد العاملة وتحب وفق العلاقة التالية:<sup>(1)</sup>

$$\text{الإنتاجية} = \frac{\text{القيمة المضافة للاستغلال}}{\text{أعباء المستخدمين}}$$

حاصل القسمة يدل على الوحدات النقدية من القيمة المضافة التي تنتجها كل وحدة نقدية من أعباء المستخدمين.

➤ عدد مرات تغطية الفوائد: وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{عدد مرات تغطية الفوائد} = \frac{\text{الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{فوائد القروض}}$$

<sup>(1)</sup> زويتة محمد الصالح، (2012)، دور حساب النتائج حسب الطبيعة في قياس أداء المؤسسة، مجلة الاقتصاد، (العدد 07)، ص 229.

## المحور الخامس - دراسة وتحليل قائمة حسابات النتائج

تقيس هذه النسبة الدرجة التي يمكن لصافي الدخل أن ينخفض إليها دون أن يؤثر على مقدرة المؤسسة على دفع الفوائد السنوية، وحاصل القسمة المتحصل عليه يشير إلى عدد مرات تسديد الفوائد اعتماداً على الربح الإجمالي.

وتوجد العديد من النسب الأخرى المستخدمة في تحليل النتائج وسيتم التطرق إليها من خلال المحور التاسع.

## المحور السادس - دراسة وتحليل قائمة التدفقات النقدية

يعتبر جدول تدفقات الخزينة من بين أهم القوائم المالية وذلك لما يشمله من معلومات تساعد في فهم محتوى القوائم المالية الأخرى وتفسيرها لاتخاذ قرارات سليمة. وفيما يلي نتعرض إلى المقصود بهذه القائمة، مكوناتها وكذا أهم النسب المستخدمة في تحليلها بالتفصيل.

### أولاً- تعريف قائمة التدفقات النقدية:

هي تلك القائمة المالية التي تبين لنا بالتفصيل حجم التدفقات التي تتكون من النقدية الداخلة إلى المؤسسة، النقدية الخارجة عنها والنقدية المنتجة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، من خلال هذا التعريف البسيط نستطيع استنتاج الأجزاء الرئيسية لقائمة التدفقات النقدية وهي: (1)

- صافي النقد من الأنشطة التشغيلية.

- صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية.

- صافي النقد من الأنشطة التمويلية.

وقد تم التطرق لقائمة التدفقات النقدية من خلال المعيار المحاسبي الدولي (IAS 7)، حيث تم تخصيصه فقط لهذه القائمة، ويتطلب عرض معلومات عن التغيرات التاريخية في النقدية والنقدية المعادلة لمؤسسة ما عن طريق قائمة التدفقات النقدية التي تصنف التدفقات النقدية خلال فترة معينة إلى نشاطات تشغيلية واستثمارية وتمويلية. وفيما يلي ندرج جدولاً يوضح تأثير التدفقات النقدية من أنشطة المؤسسة على الرصيد النقدي: (2)

(1) مرازة صالح، بوهرين فتيحة، (2010): المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 قائمة التدفقات النقدية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، (العدد

6)، ص 86

(2) خالد جمال الجعرات، (2008): معايير التقارير المالية الدولية 2007 - IAS, IFRS -، (الطبعة الأولى)، إثراء للنشر

والتوزيع، ص 129.

## المحور السادس - دراسة وتحليل قائمة التدفقات النقدية

النشاط	تدفق نقدي داخل يرفع من الرصيد النقدي	تدفق نقدي خارج يخفض من الرصيد النقدي
الأنشطة التشغيلية	- المبيعات النقدية - تحصيل المبيعات الآجلة (متحصلات من عملاء)	- المشتريات النقدية - سداد قيمة المشتريات الآجلة (مدفوعات للموردين) - سداد المصروفات التشغيلية
الأنشطة الاستثمارية	- بيع الأصول - بيع استثمارات طويلة الأجل	- شراء أصول واستثمارات طويلة الأجل
الأنشطة التمويلية	- القروض والسندات - إصدار أسهم جديدة	- إعادة سداد الديون، التوزيعات، إعادة شراء أسهم

ويستنتج من هذا الجدول أن كل الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة سواء كانت تشغيلية استثمارية وتمويلية تحقق تدفقات نقدية إيجاباً أو سلباً على الرصيد النقدي للمؤسسة.

### ثانياً - مزايا قائمة التدفقات النقدية:

تحقق قائمة التدفقات النقدية العديد من المزايا نلخصها فيما يلي: <sup>(1)</sup>

- معرفة المركز النقدي للمؤسسة؛
- بيان مدى قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات المستحقة من خلال السيولة المتوفرة؛
- بيان التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية؛
- الوقوف على الفرق بين صافي الدخل وصاف التدفقات النقدية المتحققة من النشاطات التشغيلية؛
- تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل، ومعرفة درجات عدم التأكد المحيطة بهذه التدفقات؛
- مقارنة المراكز النقدية وفقاً لقائمة التدفقات النقدية بين المؤسسات المختلفة؛
- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ودرجات عدم التأكد المحيطة بها؛

<sup>(1)</sup> المرجع نفسه، ص 130.

## المحور السادس - دراسة وتحليل قائمة التدفقات النقدية

- التعرف على النقدية والنقدية المعادلة المقيدة وغير المتاحة للاستخدام في المنشأة ذاتها بين الفترات المالية المختلفة؛

- التعرف على سياسة المؤسسة فيما يتعلق بالأصول غير المتداولة واستبدالها، وكذلك سياسات المؤسسات النقدية المختلفة فيما يتعلق بأسهم الخزينة والقروض كماحة وكمقترضة.

### ثالثاً- مكونات قائمة التدفقات النقدية:

حسب المعيار المحاسبي الدولي (IAS 7) فإن طبيعة تدفقات النقدية تصنف إلى ثلاث مجموعات وهي: (1)

- المجموعة الأولى وتمثل في تدفقات الأنشطة التشغيلية: وهي عبارة عن كل التدفقات الناتجة عن

الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها المؤسسة لتوليد الإيرادات والتي لا تعتبر نشاطات استثمارية أو تمويلية، مثل المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات، والعمولات والإتاوات والرسوم والإيرادات الأخرى، والمدفوعات النقدية للموردين والموظفين.

- المجموعة الثانية وتمثل في تدفقات الأنشطة الاستثمارية: وهي التدفقات الناتجة عن النشاطات المتعلقة باقتناء الأصول غير المتداولة والتنازل عنها، وغيرها من التوظيفات الأخرى غير المحتوات ضمن العناصر المعادلة للخزينة.

- المجموعة الثالثة وتمثل في تدفقات الأنشطة التمويلية: وهي التدفقات الناتجة عن النشاطات التي تخص رأس المال من حيث الحصول على رأس مال جديد وهيكل الاقتراض في المؤسسة ومن أمثلتها المتحصلات النقدية من إصدار الأسهم والسندات والقروض وأوراق الدفع والرهونات العقارية وغيرها.

حسب النظام المحاسبي المالي فالهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساساً لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة.

❖ يقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب

منشئها (مصدرها):

○ التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض.

(1) محمد أبو نصار، جمعة حميدات، (2014): معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي - الجوانب النظرية والعلمية - (الطبعة الثالثة)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 99-101.

## المحور السادس - دراسة وتحليل قائمة التدفقات النقدية

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة الغير المرتبطة لا بالاستثمار والتمويل).
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويل الأجل).
- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم تقدم كلا حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملية للاستثمار أو التمويل.
- تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملية إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. فالطريقة المباشرة الموصى بها تتمثل في:
  - تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن الموردون الضرائب ...)
  - تقريب هذا الدفع المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.
  - والطريقة غير المباشرة تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:
    - آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات تغيرات الزبائن المخزونات تغيرات الموردين . . .)
    - التفاوتات او التسويات.
    - التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار او التمويل (قيمة التنازل الزائدة او الناقصة) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدا.
- الموجودات المالية هي:
  - السيولات التي تشمل الأموال في الصندوق والودائع عند الاطلاع (بما في ذلك المكشوفات المصرفية القابلة للتسديد بناء على الطلب وغير ذلك من تسهيلات الصندوق).
  - شبه السيولات المحتازة قصد الوفاء بالالتزامات ذات الأجل القصير والبالغة السيولة السهلة التحويل إلى السيولات والخاضعة لخطر هين بتغيير قيمتها)
  - يمكن تقديم التدفقات المالية الآتية على أنها مبلغ صاف
- السيولات أو شبه السيولات المحتازة لحساب الزبائن.
- العناصر السريعة وتيرة الدوران المبالغ المرتفعة والاستحقاقات القصيرة.

## المحور السادس - دراسة وتحليل قائمة التدفقات النقدية

رابعاً- شكل قائمة التدفقات النقدية: فيما يلي نقدم الشكل الذي يجب أن تعرض به قائمة التدفقات النقدية سواء بالطريقة المباشر أو غير المباشرة حسب الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في عددها الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، والتي تضمنها القرار المؤرخ في 26 ماي 2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها:

### جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من ..... إلى .....

N-1	N	ملاحظة	البيان
			<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية</p> <p>التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن</p> <p>المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين</p> <p>الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة</p> <p>الضرائب عن النتائج المدفوعة</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)</p> <p>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)</p> <p>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار</p> <p>المسحوبات من اقتناء تسيّيات عينية أو معنوية</p> <p>التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيّيات عينية أو معنوية.</p> <p>المسحوبات من اقتناء تسيّيات مالية</p> <p>التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيّيات مالية</p> <p>الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية</p> <p>الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة</p> <p>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل</p> <p>التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم</p> <p>الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها</p> <p>التحصيلات المتأتية من القروض</p> <p>تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.</p> <p>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)</p> <p>تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات</p> <p>تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب + ج )</p>

## المحور السادس - دراسة وتحليل قائمة التدفقات النقدية

			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية.
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقارنة مع النتيجة المحاسبية

### جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفترة من ..... إلى .....

N-1	N	ملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصححات من أجل :
			✓ الاهتلاكات و الأرصدة
			✓ تغير الضرائب المؤجلة
			✓ تغير المخزونات
			✓ تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى
			✓ تغير الموردين والديون الأخرى
			✓ نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار
			مسحوبات عن اقتناء تبيئات
			تخصيلات التنازل عن تبيئات
			تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل
			الحصص المدفوعة للمساهمين
			زيادة رأس المال النقدي (المنفودات)
			إصدار قروض
			تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح
			أموال الخزينة عند الاقفال
			تأثير تغيرات سعر العملات الاجنبية (1)
			تغير أموال الخزينة

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدجة.



## المحور السادس - دراسة وتحليل قائمة التدفقات النقدية

خامسا- أهم النسب المستخدمة في تحليل قائمة التدفقات النقدية:

فيما يلي ندرج أهم النسب المستخدمة لتحليل الوضع المالي للمؤسسة بالاعتماد على مخرجات جدول تدفقات الخزينة:<sup>1</sup>

نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / إجمالي الأصول

نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية

نسبة تغطية فوائد الديون = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / فوائد الديون

نسبة التدفق النقدي إلى الخصوم الجارية = التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / الخصوم الجارية

التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية = الديون والقروض المستحقة الدفع + المبالغ المدفوعة في شراء الأصول الثابتة + توزيعات الأرباح

نسبة تغطية النقدية = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / إجمالي التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية

(1) العديد من المراجع:

- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، (2006): تحليل القوائم المالية -مدخل نظري وتطبيقي-، (الطبعة الأولى)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص 28.
- بن نية محمد، (2019): محاضرات في لتحليل المالي، مطبوعة دروس موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تسويق الخدمات، قسم العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، ص 88.
- حكيمة حلبي مرجع سبق ذكره، ص 90.

## المحور السادس - دراسة وتحليل قائمة التدفقات النقدية

الاحتياجات النقدية الأساسية = المدفوعات النقدية للموردين والمستخدمين + الأعباء  
المالية + المدفوعات اللازمة لتسديد توزيعات الأرباح

نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات = التدفقات النقدية من الأنشطة  
التشغيلية / صافي المبيعات

## المحور السابع - دراسة وتبليغ جدول تغييرات الأموال الخاصة

تعتبر قائمة تغير الأموال الخاصة بمثابة حلقة الربط بين قائمة المركز المالي "الميزانية المالية" وقائمة حساب النتائج " قائمة الدخل"، فمع تعدد مصادر التغير في الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره، وتسمى كذلك بقائمة تغيرات حقوق الملكية وقد تم استحداثها لتوضيح الحركات التي تطرأ على رؤوس الأموال الخاصة.

**أولاً- تعريف قائمة تغيرات الأموال الخاصة:** أوجب معيار المحاسبة الدولي (IAS1) الشركات بإعداد قائمة التغيرات في الأموال الخاصة كقائمة مستقلة عن القوائم الأخرى، حيث تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين بداية ونهاية الفترة، إضافة لبنود الأرباح والخسائر التي تعتبر جزءاً من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة حساب النتائج، وتعرض قائمة تغيرات الأموال الخاصة كجدول تحليلي للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية<sup>(1)</sup>

**ثانياً- أهداف قائمة الأموال الخاصة:** معظم المؤسسات كانت تقدم ضمن الملحق جدول يبين تطور الأموال الخاصة. وقد جعل المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) من خلال فقرته 86 من هذه الوثيقة وحدة مستقلة ضمن القوائم المالية، إذ يتم من خلالها تحليل التغيرات المنجزة على كل العناصر المكونة للأموال الخاصة، وتمثل الأهداف المتعلقة بإعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة في:<sup>(2)</sup>

- التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفصيلات أخرى عنها؛
- التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة؛
- التعرف على بنود الأرباح والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية، مثل الأرباح والخسائر المتعلقة ببيع الأصول.

**ثالثاً- مكونات قائمة الأموال الخاصة:** تقدم قائمة تغيرات الأموال الخاصة المعلومات الواجب إدراجها حسب النظام المحاسبي الحركات المرتبطة بما يأتي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 26.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

## المحور السابع - دراسة وتطيل جدول تغييرات الأموال الخاصة

- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛

- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد....)؛

- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

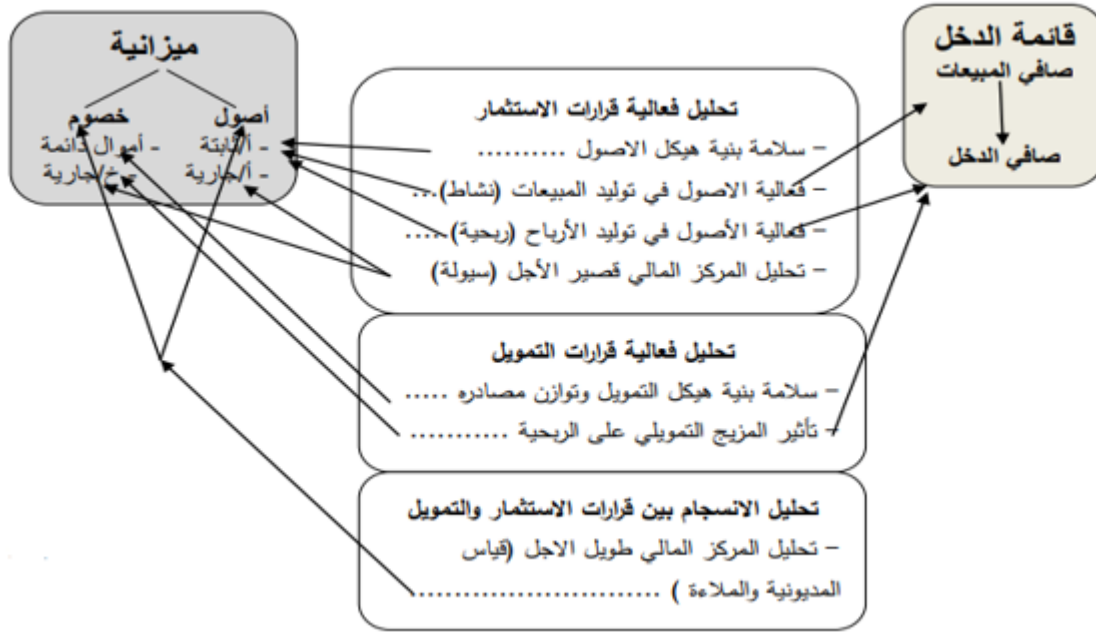
رابعا- شكل قائمة تغييرات الأموال الخاصة: فيما يلي نقدم الشكل الذي يجب أن تعرض به قائمة تغييرات الأموال الخاصة حسب الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في عددها الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، والتي تضمنها القرار المؤرخ في 26 ماي 2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها:

### قائمة تغييرات الأموال الخاصة

الاحتياطات والنتيجة	فرق اعادة التقييم	فارق التقييم	علاوة الاصدار	رأسمال الشركة	ملاحظة	اليــــــــــــان
						الرصيد في 31 ديسمبر N-2
						تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الاخطاء الهامة إعادة تقييم الثببتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر N- 1
						تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم الثببتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر N

## المحور الثامن - المؤشرات والنسب المالية الأكثر دلالة

تعتبر المؤشرات النسبية أو ما يعرف بالنسب المالية من الأدوات الهامة المستخدمة في الكشف عن الوضع المالي للمؤسسة، وذلك كونها توفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسات في العديد من المجالات، الربحية، السيولة، الكفاءة في إدارة الأصول... الخ. فالقيم الواردة في القوائم المالية لا تعطي فكرة عن العلاقة بين حجم المؤسسة وما تستخدمه من موارد ونتائج محققة، وبالتالي فهي لا تعطي فكرة واضحة عن الأداء المالي للمؤسسة، وبالتالي فقد تم إيجاد نسب مالية مشتقة من هذه القوائم، حيث نجد النسب المالية المشتقة من الميزانية المالية، وكذا تلك النسب المشتقة من حساب النتائج، ونسب أخرى مشتركة مشتقة من القائمتين السابقتين وغيرها من النسب المشتقة الأخرى، وفيما يلي ندرج شكلا يوضح التشابك القائم بين قائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل (حساب النتائج):<sup>(1)</sup>



### أولاً- تعريف النسب المالية:

تعرف النسب المالية على أنها علاقة بين رقمين ينتج عنها رقم في شكل نسبة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسب أخرى مماثلة، وتكون هذه النسب ذات مغزى إذا ما قارنا المعلومات التي تزودها بها مع معلومات مفيدة أخرى ذات

<sup>(1)</sup> عبد الرحمن بن سانية، (2019)، أساسيات التحليل المالي، مطبوعة دروس موجهة لطلبة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، ص 101.

## المحور الثامن - المؤشرات والنسب المالية الأكثر دلالة

الصلة سواء في الحاضر أو الماضي. وعموما العديد من النسب المالية التي يستخدمها المحللون الماليون كأدوات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة تصنف إلى: نسب النشاط، نسب السيولة، نسب الدين، نسب الربحية...<sup>(1)</sup> كما وتعرف على أنها تلك العلاقة القائمة بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية بطريقة مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة.

وتسمح هذه النسب بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة وبصفة موضوعية وفي إطار الشروط الخارجية المفروضة على المؤسسة، وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالبا في شكل مقارنة داخلية (ديناميكية) أو خارجية (فضائية) بين عدة مؤسسات

**ثانيا- أنواع النسب المالية:** تنقسم المؤشرات النسبية الى عدة اقسام وتمثل عموما في: <sup>(2)</sup>

**نسب الربحية:** تستخدم في تقييم قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي تتكبدها خلال فترة معينة، وهي اداة هامة لقياس كفاءة الادارة في الاستخدام الموارد الموجودة بحوزتها بكفاية، وتدل نسب الربحية التي لها قيمة أعلى قيمة مقارنة بالفترة السابقة، أي ان المؤسسة تحقق زيادة في المبيعات وبالتالي زيادة في الأرباح. لذلك فان نسب الربحية تعتبر مؤشرا للنجاح المالي للمؤسسة. ونذكر من أهم نسب الربحية:

<sup>(1)</sup> سعاد شعابنية، (2017): الاندماج البنكي كآلية لزيادة القدرة التنافسية- حالة بنوك دول المغرب-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، ص ص 350-355.

<sup>(2)</sup> العديد من المراجع:

- سعاد شعابنية، (2012): المؤشرات المالية النسبية و المطلقة و دورها في ترشيد عملية القرارات المالية، المرجع سبق ذكره، ص 18.
- سعاد شعابنية، (2017): الاندماج البنكي كآلية لزيادة القدرة التنافسية- حالة بنوك دول المغرب-، المرجع بق ذكره، ص 355
- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، (2006): تحليل القوائم المالية -مدخل نظري وتطبيقي-، (الطبعة الأولى)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص 28.
- بن نية محمد، (2019): محاضرات في لتحليل المالي، مطبوعة دروس موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تسويق الخدمات، قسم العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، ص 88.
- حكيمة حليمي، (2018): التسيير المالي، المرجع سبق ذكره، ص 43.

## المحور الثامن - المؤشرات والنسب المالية الأكثر دلالة

$$\text{نسبة الربح الإجمالي} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{المبيعات}} \times 100$$

$$\text{نسب الربح الصافي} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}} \times 100$$

$$\text{نسبة العائد إلى رأس المال المستخدم} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{رأس المال المستخدم}} \times 100$$

☞ **نسب السيولة:** يقصد بها قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل وتتضمن نسبة السيولة عدة

فروع منها نسبة السيولة العامة، نسبة السيولة النسبية، نسبة السيولة الفورية، ومن أهم نسب السيولة ما يلي:

كلما ازدادت هذه النسبة عن الواحد تكون المؤسسة قادرة على الالتزام بتسديد ديونها وهي تشير الى استخدام المؤسسة لـ FR موجب مما يوحي بوجود فائض في السيولة.

$$\text{نسبة التداول السريعة} = \frac{\text{(الأصول الجارية - المخزون السلعي)}}{\text{الديون قصيرة الاجل}}$$

تسمح هذه النسبة بتقدير أفضل لقدرة المؤسسة على تغطية استحقاقاتها قصيرة الأمد.

تتراوح قيمة هذه النسبة بين 0.3 كحد أدنى و0.5 كحد أقصى، إذا كانت مرتفعة فهي تدل على الحالة

الجيدة وإمكانية الدفع دون صعوبات أي تكون الحقوق والمتاحات تساوي نصف الديون قصيرة الأجل أو أقل

بقليل. أما بالنسبة لنسبة الخزينة الفورية فالمفروض ان تكون بين 0.25 الى 0.35.

$$\text{نسبة الخزينة الفورية} = \frac{\text{الخزينة}}{\text{الديون قصيرة الاجل}}$$

## المحور الثامن - المؤشرات والنسب المالية الأكثر دلالة

تقيس هذه النسبة القدرة على الوفاء الفوري بالاستحقاقات من الديون قصيرة الأجل وذلك باللجوء للسيولة المتوفرة في الخزينة، لكن يبقى استخدام هذه النسبة محدودة لأن زيادة هذه النسبة قد لا يكون مؤشرا على سلامة الوضع المالي للمؤسسة، هذا إذا نظرنا الى أن هذه الزيادة هي أرصدة مجمدة غير منتجة، كما قد يبرر انخفاض هذه النسبة بغية المؤسسة في عدم الإبقاء على أصول غير منتجة، مما قد يخفض ظاهريا من السيولة ولكنه يفيد في زيادة القدرة على الوفاء بالالتزامات.

نسب الأداء أو نسب النشاط: وهي النسب التي تقيس الكفاءة في ادارة الأصل أي تقوم بتحليل عناصر الموجودات ومعرفة مدى كفاءة الادارة في تحويل هذه العناصر إلى مبيعات ومن ثم إلى سيولة.

وبصفة عامة فان هذه النسب تقيس مدى كفاءة الادارة في توليد المبيعات من الأصول، أي تقيس مدى فعالية المؤسسة في استخدام الموارد المتوفرة لديها، و تشمل هذه النسب كل من متوسط فترة التحصيل العملاء، معدل دوران المخزون، معدل دوران الذمم، معدل دوران رأس مال العامل الصافي، معدل دوران الموجودات المتداولة، معدل دوران الموجودات... الخ. وتحسب نسب الأداء كالتالي:

$$\text{معدل دوران المخزون} = (\text{تكلفة المبيعات} / \text{متوسط المخزون})$$

$$\text{معدل دوران الزبائن} = \text{مبيعات آجلة متضمنة الرسم} / \text{متوسط (الزبائن + أوراق القبض)}$$

$$\text{معدل دوران الموردون} = \text{مشتريات آجلة متضمنة الرسم} / \text{متوسط (الموردون + أوراق الدفع)}$$

نسب المديونية: وهي تلك النسب التي تقيس درجة المديونية للمنشأة على المدى الطويل واهمية تلك الديون الى رأس مال المنشأة وهذه النسب تكون مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للمنشأة وتعبر عن قابلية المنشأة على تسديد التزاماتها الطويلة الاجل مثل القروض متوسطة وطويلة الأجل والسندات بمختلف أنواعها. وفيما يلي ندرج أهم النسب المستخدمة في دراسة وتحليل وضعية المؤسسة اتجاه دائئيتها:

$$\text{نسبة المديونية الكاملة} = \text{إجمالي الدين} / \text{حقوق الملكية}$$



## المحور الثامن - المؤشرات والنسب المالية الأكثر دلالة

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة أصحاب المؤسسة على سداد الديون والالتزامات. والنسبة المعيارية لها هي 100%

نسبة المديونية قصيرة الأجل = الخصوم المتداولة / حقوق الملكية

وتقيس هذه النسبة العلاقة بين الأموال المقدمة من طرف أصحاب المنظمة ومقارنتها بالأموال المتدفقة عن طريق الالتزامات الحالية، مهمة لضمانة أصحاب القروض طويلة الأجل.

نسبة الديون الى إجمالي الأصول = إجمالي الديون / إجمالي الأصول

تقيس النسبة المئوية للأموال التي يتم الحصول عليها من المقترضين لتمويل أصول واستثمارات المنظمة. والنسبة المعيارية لها هي 50%.

**نسب الهيكل المالي أو التمويلي:** تأتي أهمية نسب الهيكل المالية والتمويلية من واقع الدلالة التي تشير إليها، حيث تعبر عن مدى قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها خصوصا طويلة الأجل منها أمام الدائنين، وتشير هذه النسب إلى مدى تمتع المؤسسة بهيكل مالي يتسم بالمتانة والسلامة المالية وذلك من خلال توزيع النسبة المئوية للاعتماد على مصادر التمويل الداخلية والخارجية، القصيرة وطويلة الاجل منها. ويستدل من هذه النسب أيضا على مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها اعتمادا على حقوق ملكيتها المختلفة. وفي هذا الشأن لا بد من التأكيد على القاعدة الذهبية في الهيكل المالي والتمويلي التي تقتضي أن يتم تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويلية قصيرة الأجل، الأمر الذي يسبب عسرا ماليا وضغطا في السيولة وغياب مصادر التمويل الداخلية لأنشطة المنظمة وبالتالي آثار كارثية على المنظمة ووضعها المالي. وفيما يلي مثال على هذه النسب:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول غير الجارية

تشير هذه النسبة إلى تغطية الأصول غير الجارية بواسطة الأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من 1 وهذا يعني أن جزء من الأصول غير الجارية تم تغطيته بواسطة الخصوم الجارية.

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول غير الجارية

وتشير هذه النسبة إلى تغطية الأصول الغير جارية بواسطة الأموال الخاصة.

نسب رأس المال ونسب السوق:

## المحور الثامن - المؤشرات والنسب المالية الأكثر دلالة

☞ **نسب رأس المال:** تستخدم هذه النسب والتي يطلق عليها مصطلح نسب الملاءة كأدوات لتقييم مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، كما تقيس أيضا مدى نجاح سياسات التمويل المتبعة في المؤسسة وذلك في الموازنة بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية، ومن اهم النسب المستخدمة في هذا المجال ما يلي: نسبة الديون إلى الموجودات، نسبة تغطية الفوائد، نسبة خدمة الديون.

☞ **نسب السوق:** تقوم نسب السوق على إيجاد علاقة بين سعر السهم وبين كل من الربحية والقيمة الدفترية، ويستخدمها محلي الأسهم لدى تقييم أداء الشركات كما تخدم المستثمرين الحاليين والمحتملين الذين يتعاملون في أسواق المال في التعرف على اتجاهات أسعار الأسهم، وتمثل هذه النسب في: عائد السهم العادي، توزيعات السهم العادي، نسبة توزيع الأرباح، معدل الرسكلة، مضاعف السعر السوقي للسهم. وفيما يلي ندرج بعضا من هذه النسب على سبيل المثال وليس الحصر:

$$\text{الربح لكل سهم عادي} = \frac{\text{صافي الربح - حصة الأسهم الممتازة (إن وجدت)}}{\text{عدد الأسهم العادية الصادرة}}$$

$$\text{الربح لكل سهم ممتاز} = \frac{\text{حصة الأسهم الممتازة من الأرباح}}{\text{عدد الأسهم الممتازة الصادرة}}$$

$$\text{قيمة السهم (السعر السوقي للسهم)} = \frac{\text{أرباح السهم}}{\text{معدل العائد المطلوب}}$$

$$\text{عائد التوزيعات للسهم} = \frac{\text{التوزيعات}}{\text{السعر السوقي للسهم}}$$

$$\text{نسبة السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم} = \frac{\text{السعر السوقي للسهم}}{\text{الربح عن كل سهم}} \text{ نسبة}$$

$$\text{نسبة التوزيعات النقدية للسهم} = \frac{\text{توزيعات السهم}}{\text{أرباح السهم}} \times 100$$

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

سيتم من خلال هذا المحور التطرق لبعض ما ورد من معلومات خلال المحاور السابقة في شكل أسئلة نظرية وتمارين تطبيقية.

أولاً - بعض الأسئلة المرتبطة بالجانب النظري من هذه المطبوعة:

فيما يلي ندرج بعض الأسئلة المرتبطة بالجانب النظري من هذه المطبوعة:

☞ ما الفرق بين كل من:

- اتخاذ القرار وصنع القرار
- قرار التمويل وقرار الاستثمار
- التسيير المالي والتحليل المالي
- التحليل الساكن والتحليل الديناميكي
- العسر المالي والافلاس
- التحليل الوظيفي والتحليل سيولة استحقاق.

☞ ما المقصود بـ:

- الوظيفة المالية وفيما تكمن أهميتها ضمن بقية وظائف المؤسسة؟
- النسب المالية وفيما تتمثل هذه النسب؟

الأجوبة:

✓ إنّ الفرق بين عمليتي صنع القرار واتخاذ هو أن صنع القرار عبارة عن عملية ممنهجة تمر بعدة خطوات محددة، ويسبقها وضع المشكلة قيد الدراسة والبحث العميق للتوصل لاتخاذ القرار بكل حيطة وبقظة؛ لتفادي وقوع الأمور السلبية، أما فيما يتعلّق بعملية اتخاذ القرار فهي عبارة عن رد فعل لما يحيط بالقرار من مؤثرات وقد تكون بصورة

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

مفاجئة ببعض الأحيان إلا أنّ المدير الناجح هو من يكون مستعداً لهذا التوقيت المفاجئ، كما ينصح دائماً بالتروّي وعدم التسرع باتخاذ أي قرار حتى لا يعود بالضرر على المنشأة وعملها وينظر لاتخاذ القرار على انه مرحلة من مراحل صنع القرار.

✓ الإفلاس هو ان تعلن الشركة أو المؤسسة أنها غير قادرة تماماً سواء في الاجل القصير او الطويل على الوفاء بالتزاماتها أمام الدائنين، وحينها تقوم بتصفية كل أملاكها وحساباتها لتسدّد أكبر قدر ممكن من هذه الالتزامات ثم تخرج من سوق العمل، أما العسر المالي فهو قلة السيولة المالية وعدم قدرة المؤسسة المالية على سداد تكاليفها او ديونها المستحقة في قت ما، أما اليسر المالي فهو عدم وجود ديون وان وجدت ديون فاليسر المالي هو قدرة الشركة او المؤسسة على سداد ديونها

✓ الاحتياطي النظامي: وهي الاحتياطيات التي ينص عليها النظام الأساسي للشركة (القانون التأسيسي) وتسمى احتياطيات نظامية نسبة إلى نظام الشركة.

أما الاحتياطي التعاقدية فينجر عن عقد بين المؤسسة وأحد دائنيها كشرط لضمان حقوقهم عند الشركة.

✓ الوظيفة المالية: الوظيفة المالية في تعريفها البسيط هي مجموعة المهام والعمليات التي تسعى في مجموعها المؤسسة إلى البحث عن الأموال في مصادرها الممكنة بالكمية المناسبة وبالتكلفة الملائمة وفي الوقت المناسب وإنفاقها بالطريقة المثلى لتحقيق أغراض المؤسسة.

✓ التشخيص المالي: هو عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة باستخدام أدوات وتقنيات التحليل المالي بهدف الخروج بنقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية واقتراح الحلول والاقتراحات لاتخاذ القرارات المناسبة.

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

✓ النسب المالية هي: علاقة بين رقمين ينتج عنها رقم في شكل نسبة لا قيمة له الا إذا قورن بنسب اخرى مماثلة،

تسمى بالنسب المرجعية وعلى ضوء المقارنة يتم تقييم الموقف وتمثل هذه النسب في: نسب السيولة، نسب

المدىونية، نسب قابلية السداد، نسب التوازن الهيكلي، نسب المردودية، نسب الدوران

✓ يتجاوز التحليل الوظيفي تحليل سيولة استحقاق (الذمي)، فالتحليل الذمي (تحليل سيولة استحقاق) يهتم

بدراسة ما للمؤسسة و ما عليها في إطار الميزانية، هذه القراءة تفضل تحليل القدرة على الوفاء و السيولة، و في هذا

الإطار تقدر القدرة على الوفاء بدراسة رأس المال العامل و عدد من النسب، أما التحليل الوظيفي فيدرس

الميزانية بالنسبة إلى دورة الاستثمار و دورة الاستغلال و دورة الخزينة، و في هذا الإطار تهيكّل الميزانية الوظيفية

بشكل أفقي بتصنيف الاستخدامات و الموارد حسب هذه الدورات الثلاث، هذا العرض للموارد والاستخدامات

يسمح بحساب رأس المال العامل الإجمالي، احتياجات رأس المال العامل للاستغلال و خارج الاستغلال و الخزينة.

✓ يعد التحليل المالي أداة من أدوات التسيير المالي تساعد في الرقابة والتخطيط واتخاذ القرار، فالتحليل

المالي هو تحويل ذلك الكم الهائل من البيانات المالية والمحاسبية الى كم أقل باستخدام أدوات معينة انطلاقاً من القوائم

المحاسبية والمالية مما يسهل على مستخدميه الحكم على الوضع المالي للمؤسسة واتخاذ قرارات معينة. أما التسيير المالي

فهو عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالحصول على الأموال بشكل أمثل واستثمار هذه الأموال بكفاءة بما يكفل تعظيم

القيمة السوقية للمؤسسة أو تعظيم ثروة المساهمين وبالتالي المساهمة في تحقيق الهدف الأسمى للمؤسسة وهو البقاء

والنمو والاستمرار

ثانياً - تطبيقات حول اعداد وتحليل الميزانية:

لإعداد وتحليل الميزانية ندرج سلسلة التمارين الآتية:

التمرين الأول:

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

حلل الوضعية المالية للمؤسسات الآتية اعتمادا على التمثيل البياني الآتي لمؤشرات توازنها المالي:

المؤسسة (C)

FR	BFR
----	-----

المؤسسة (B)

FR	BFR
	T

المؤسسة (A)

FR	BFR
T	

التمرين الثاني:

بهدف دراسة الوضعية المالية لمؤسسة عبد المؤمن قدمت لك الميزانية الوظيفية المختصرة الآتية بتاريخ 31-12-

2018:

%	المبلغ	الموارد	%	المبلغ	الاستخدامات
؟	1800000	الموارد المستقرة	؟	؟	الاستخدامات المستقرة
؟	؟	الموارد الخاصة	؟	؟	؟
-	430000	الديون المالية	؟	900000	الاستخدامات المتداولة
؟	؟	الموارد المتداولة	؟	600000	للاستغلال
؟	؟	للاستغلال	؟	؟	خارج الاستغلال
؟	؟	خارج	؟	؟	خارج الاستغلال
؟	90000	الاستغلال	؟	؟	خزينة الاستخدامات
؟	؟	خزينة الموارد	؟	؟	المجموع العام
؟	؟	المجموع العام	؟	؟	المجموع العام

معلومات إضافية:

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

- رأس المال العامل الصافي الإجمالي = (300000) دج

- الخزينة الصافية = 30000 دج

المطلوب:

1- أكمل الميزانية الوظيفية.

2- احسب كل من (BFRNG)، نسبة تغطية الاستخدامات المستقرة، نسبة الاستدانة المالية.

3- علق على وضعية المؤسسة مع تقديم الاقتراحات المناسبة ان وجدت.

التمرين الثالث:

يرجع أصل مصطلح التشخيص إلى ميدان الطب، فهو مشتق من الكلمة اليونانية "Diagnosis"، بعدها

انتقلت عملية التشخيص لتشمل جميع مجالات الحياة بما فيها الاقتصاد والتسيير. ويرى خليفاتي نور ( Khlifati

Nour) من خلال كتابه " Introduction A L'Organisation Et Au Diagnostic De

L'Entreprise " أن التشخيص "...يمكن أن يكون شاملا، وظيفيا، استراتيجيا وماليا..." .

إن التشخيص الوظيفي يعتبر من أبسط المداخل الواقعية والعملية المستخدمة في التشخيص الداخلي للمؤسسة،

وباعتبار أن الوظيفة المالية تعتبر عصب حياة المؤسسة مهما كان نوعها أو وظيفتها، فإن التشخيص المالي له أهمية

بالغة في مختلف القرارات والتوجهات الاستراتيجية فيها.

اعتمادا على معلوماتك القبلية وإذا توفرت لديك المعلومات الآتية حول مؤسستي عبد المهيمن لصناعة الحلويات

وعبد المؤمن لصناعة الألعاب:

مؤسسة (عبد المؤمن)	مؤسسة (عبد المهيمن)
--------------------	---------------------

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

رأس المال العامل الصافي الاجمالي FRNG = 750.000 DA	رأس المال العامل FR = 100.000 DA
احتياجات رأس المال العامل للاستغلال BFRE = 0 DA احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRHE = 800.000 DA	احتياجات رأس المال العامل BFR = (50.000) DA
نسبة الاستدانة المالية = 1.28	نسبة الاستدانة المالية = 0.17
معدل دوران الزبائن = 5.33 دورة	معدل دوران الزبائن = 3.5 دورة
متوسط مدة دوران الزبائن = 68 يوم	متوسط مدة دوران الزبائن = 38 يوم
معدل دوران الموردين = 7.5 دورة	معدل دوران الموردين = 2.9 دورة
متوسط مدة دوران الموردين = 48 يوم	متوسط مدة دوران الموردين = 27 يوم

المطلوب:

- ما المقصود بالتشخيص المالي؟
- هل تعتقد أن التشخيص من خلال المؤشرات المتعلقة بمؤسسة (عبد المهيمن) أكثر جدوى من التشخيص عن طريق المؤشرات المتعلقة بمؤسسة (عبد المؤمن)؟ علل اجابتك
- قم بصياغة تقرير تشخيص من خلاله الوضعية المالية للمؤسستين السابقتين.



## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

### التمرين الرابع:

من أجل تحليل الوضعية المالية لمؤسسة عبد المهيمن نضع بين أيديك الميزانية الوظيفية للدورة N:

الاستخدامات	المبلغ	%	الموارد	المبلغ	%
الاستخدامات المستقرة	؟	؟	الموارد المستقرة	؟	؟
			أ. خاصة	؟	؟
			ديون مالية	-	-
الاستخدامات المتداولة	؟	؟	الموارد المتداولة	؟	؟
للاستغلال	؟	؟	للاستغلال	؟	؟
خارج الاستغلال	؟	؟	خارج الاستغلال	؟	؟
خزينة الاستخدامات	؟	؟	خزينة الموارد	؟	؟
<b>المجموع العام</b>	<b>1415000</b>	<b>100</b>	<b>المجموع العام</b>	<b>1415000</b>	<b>100</b>

إذا توفرت لديك المعلومات الإضافية الآتية:

- نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة: 1,05
- الخزينة الصافية الاجمالية (TNG) = - 7825 دج
- احتياجات رأس المال العامل الصافي الإجمالي (BFRNG) = 45825 دج
- عناصر الأصول المتداولة تتناسب فيما بينها كالأعداد 10، 6، 4 على الترتيب
- عناصر الخصوم المتداولة تتناسب فيما بينها كالأعداد 25، 6، 9 على الترتيب

المطلوب:

1- أكمل الميزانية الوظيفية.

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

2- احسب النسبة الآتية:

الاستدانة المالية

التمويل الخاص

3- علق على الوضعية المالية لمؤسسة عبد المهيمن، مع تقديم اقتراحات مناسبة ان وجدت؟

التمرين الخامس:

اليك ميزانية مؤسسة "عبدو" في 2017/12/31

النسبة	المبلغ	الخصوم	النسبة	المبلغ	الأصول
..	.....	الموارد المستقرة	..	.....	الاستخدامات المستقرة
..	.....	موارد الاستغلال	..	.....	استخدامات الاستغلال
..	.....	موارد خارج الاستغلال	15	.....	استخدامات خارج الاستغلال
1	.....	خزينة الخصوم	10	.....	خزينة الأصول
..	.....	مجموع الخصوم	5	.....	مجموع الأصول

مع العلم أن:

$$TN = 800$$

$$BFR = 4000$$

مجموع الموارد المتداولة / مجموع الاستخدامات المتداولة = 0.2

المطلوب: اتمام الميزانية الوظيفية لهذه المؤسسة ودراسة توازنها.

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

التمرين السادس:

من أجل تحليل الوضعية المالية لشركة عبد المؤمن وضعت أمامك الميزانية الوظيفية المختصرة الآتية والخاصة بالدورة (N):

النسبة %	الموارد	النسبة %	الاستخدامات
84,62	الموارد المستقرة	45,42	الاستخدامات المستقرة
75,82	الموارد الخاصة		
8,79	الديون المالية		
15,38	الموارد المتداولة	54,58	الاستخدامات المتداولة
5,13	الموارد المتداولة للاستغلال	34,07	الاستخدامات المتداولة للاستغلال
5,49	الموارد المتداولة خارج الاستغلال	3,66	الاستخدامات المتداولة خارج الاستغلال
4,76	الخزينة	16,85	الخزينة
100	المجموع	100	المجموع

المطلوب :

أكتب تقريرا مفصلا تبين من خلاله الوضع المالي لهذه الشركة من حيث مدى كفاية رأس مالها العامل وموقفها تجاه دائئتها.

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

### التمرين السابع:

مؤسسة عبد المؤمن لصناعة الملابس الجاهزة مؤسسة رائدة في مجال صناعتها. عند تحليل قائمة مركزها

المالي باستخدام بعض المؤشرات وجدنا ما يلي:

- لم تتمكن هذه المؤسسة من تغطية استخداماتها المستقرة عن طريق مواردها المستقرة.
- احتياجات رأس المال العامل للاستغلال موجب.
- احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال موجب.
- معدل الاستدانة المالية 60%.

### المطلوب:

- مثل المؤشرات المطلقة لهذه المؤسسة تمثيلاً بيانياً تدرس من خلاله كل الاحتمالات المتوقعة.
- هل تعتبر أن هذه المؤسسة متوازنة مالياً عند كل احتمال من الاحتمالات السابقة؟ برر اجابتك مبرزا الاقتراحات المناسبة إن وجدت.

### الحلول:

### التمرين الأول:

المؤسسة (A): FR موجب، BFR موجب بقيمة تفوق قيمة FR بمعنى أن رأس المال العامل المكون من المؤسسة لا يغطي احتياجاتها لدورة الاستغلال مما أدى الى وجود خزينة سالبة، وهي حالة عدم توازن مالي بالنسبة للمؤسسة وبالتالي عليها:

-الضغط على احتياجات دورتها للاستغلال

-الرفع من رأس مالها

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

-تسريع دوران عملائها وكذا مخزونها

-تبطيء دوران مورديها.....

-اللجوء الى القروض طويلة الأجل

-اتباع سياسة رشيدة في توزيع أرباحها وتكوين احتياطاتها " كحجز بعض الأرباح مثلاً"

المؤسسة (B): FR موجب، BFR موجب بقيمة تقل بكثير عن FR مما أدى الى وجود اموال شبه مجمدة

بالخزينة T، وبالتالي على المؤسسة محاولة استثمار هذه الاموال لتدر عليها ارباحا مستقبلية.

المؤسسة (C): FR موجب، BFR موجب بقيمة مساوية لـ FR أي أن الخزينة T معدومة، بمعنى ان

المؤسسة استطاعت الاحتفاظ بhamش من أموالها الدائمة لتغطية احتياجات دورة استغلالها بصفة كاملة، وهي حالة

نادرة في المؤسسة، لكن ننصح المؤسسة بضرورة تسريع دوران مخزونها وكذا عملائها وتبطيء دوران مورديها لتمكن

من مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل جدا "الفورية" ، لأن مبدأ التوازن يقضي بضرورة الإبقاء على خزينة موجبة في

حدودها الدنيا.

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

التمرين الثاني:

اعداد الميزانية الوظيفية لمؤسسة عبد المهيم نضع بين أيديك الميزانية الوظيفية للدورة N:

الاستخدامات	المبلغ	%	الموارد	المبلغ	%
<u>الاستخدامات المستقرة</u>	2100000	70	الموارد المستقرة	1800000	60
			الموارد الخاصة	1370000	45.66
			الديون المالية	430000	14.33
<u>الاستخدامات المتداولة</u>	900000	30	<u>الموارد المتداولة</u>	1200000	40
للاستغلال	600000	20	للاستغلال	540000	18
خارج الاستغلال	180000	6	خارج الاستغلال	570000	19
خزينة الاستخدامات	120000	4	خزينة الموارد	90000	3
المجموع العام	3000000	100	المجموع العام	3000000	100

نسبة تغطية الاستخدامات المستقرة "الثابتة" = 0,85

نسبة الاستدانة المالية = 0,37

التعليق: المؤسسة ليست في حالة توازن مالي، لأن مواردها المستقرة لم تستطع تغطية استخداماتها المستقرة وهو ما

يدل عليه **FR** السالب، ورغم أنها ليس لها احتياج لرأس مال عامل وهو ما يدل عليه **BFR** السالب كذلك

والذي يدل على وجود وفرة مالية، إلا أنها تبقى

لا تحترم قواعد التوازن الوظيفي الذي يقضي بضرورة الاحتفاظ برأس مال عامل موجب، وبالتالي ننصح المؤسسة

باللجوء للتنازل عن بعض التثبيتات غير الضرورية كالتثبيتات المالية، أو اللجوء الى الاقتراض متوسط أو طويل

الأجل... الخ.

التمرين الثالث:

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

التشخيص المالي: هو عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة باستخدام أدوات وتقنيات التحليل المالي بهدف الخروج

بنقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية واقتراح الحلول والاقتراحات لاتخاذ القرارات المناسبة

❖ إن التحليل من خلال المؤشرات المتعلقة بمؤسسة عبد المؤمن أكثر جدوى من التشخيص عن طريق المؤشرات

المتعلقة بمؤسسة عبد المهيمن وذلك لأن: المؤشرات المتعلقة بهذه الأخيرة " عبد المؤمن " مأخوذة من ميزانيتها

الوظيفية ونحن نعلم مسبقا أن التحليل الوظيفي أكثر جدوى وفعالية في التسيير من التحليل من خلال الميزانية

المالية (التحليل من منظور سيولة استحقاق (حيث أن التحليل الوظيفي اضافة الى انه يدرس التوازن المالي

للمؤسسة فإنه يهتم بدراسة مردودية المؤسسة ايضا من خلال الفصل في وظائف المؤسسة (داخل وخارج

الاستغلال.

❖ مؤسسة عبد المهيمن:  $T > 0$ ،  $FR > 0$ ،  $BFR < 0$  المؤسسة تمتلك هامش امان يمكنها من تلبية

احتياجات دورة الاستغلال، وهذا وضع مالي مريح جدا للمؤسسة، وبما أن  $BFR$  سالب فهي تمتلك موردا ماليا

اضافيا حققته من خلال دورة استغلالها قصيرة الاجل، وهذا ما جعل الخزينة تعرف فائضا معتبرا، وجب توظيف

جزء منه، وبالنظر الى المؤشرات المالية النسبية لهذه المؤسسة نجد ان قدرتها على سداد ديونها جيدة جدا، اما فيما

يتعلق بمدد دوران زبائنها ومورديها فعليها مراجعة آجال السداد لأنها ستصبح عاجزة مع الوقت عن سداد التزاماتها

قصيرة الاجل لان مدة دوران الزبائن أكبر بكثير من مدة دوران الموردين وعموما ننصح المؤسسة ب:

- اعادة النظر في مهل دوران كل من الزبائن والموردين من خلال تسريع دوران العملاء وتبطين دوران الموردين.

- ضرورة توظيف جزء من أموال المؤسسة في استثمارات تدر ارباحا على المؤسسة.

التمرين الخامس:

$$FR = BFR + T = 4000 + 800 = 4800$$

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

T = خزينة الأصول - خزينة الخصوم أي أن: 0.05 (الأصول) - 0.01 (مجموع الأصول = مجموع الخصوم)

$$800 = T$$

$$\text{أي أن مجموع الأصول} = 800 / 0.04 = 20000$$

وبذلك يكون مجموع الاستخدامات المتداولة = (خزينة الأصول = 1000، استخدامات خارج

$$\text{الاستغلال} = 2000، استخدامات خارج الاستغلال = 3000) = 6000$$

وبما أن مجموع موارد المتداولة (خزينة الخصوم، موارد خارج الاستغلال، موارد الاستغلال) / استخدامات

$$\text{المتداولة} = 0.2$$

فان: مجموع موارد المتداولة =  $0.2 * 6000 = 1200$ ، وبما ان: خزينة الخصوم =  $0.01$  مجموع الأصول فان خزينة

$$\text{الخصوم} = 0.01 (20000) = 200$$

ثالثاً- تطبيقات حول اعداد و تحليل قائمة حساب النتائج:

لإعداد وتحليل حساب النتائج ندرج سلسلة التمارين الآتية:

التمرين الأول:

أتمم جدول حساب النتائج لمؤسسة "صهيب وشركائه" للسنة N:

السنة N	البيان
2100.000	المبيعات والمنتجات الملحقة
200.000	الانتاج المخزن
100.000	الانتاج المثبت
50.000	اعانات الاستغلال



## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

.....	.....
1000.000	المشتريات المستهلكة
600.000	
.....	.....
.....	.....
.....	أعباء المستخدمين
120.000	.....
.....	.....
130.000	.....
60.000	الأعباء التشغيلية الأخرى
.....	المخصصات للاهلاكات والمؤونات وحسائر القيمة
80.000	.....
.....	.....
140.000	.....
.....	الأعباء المالية
.....	.....
.....	.....

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

26.700	الضرائب الواجب دفعها عن النتيجة العادية قبل الضريبة
-	الضرائب المؤجلة
.....	.....
12.500	عناصر غير عادية - منتجات -
18.500	عناصر غير عادية - أعباء -
.....	.....
.....	.....

التمرين الثاني:

أنجز حساب النتائج حسب الطبيعة لشركة عبد المؤمن وشركاؤه بتاريخ N/12/31 بتوفر المعلومات الآتية

(بالدينار الجزائري):

المبيعات والمنتجات الملحقة = 7200.000	المشتريات المستهلكة = 5400.000
الانتاج المثبت = 960.000	أعباء المستخدمين = 1220.000
اعانات الاستغلال = 1440.000	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة =
المنتجات المالية = 264.000	1200.000
الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات = 192.000	الأعباء العملياتية الأخرى = 336.000
النتيجة العملياتية = 1800.000	انتاج السنة المالية = 12480.000
صافي نتيجة السنة المالية = 1417.500	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة = 120.000

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

عناصر غير عادية (منتوجات أو أعباء) = 0	القيمة المضافة للاستغلال = 3840.000 معدل الضرائب على الأرباح = 19%
--	---

التمرين الثالث:

قم بإعداد حساب النتائج حسب الوظيفة انطلاقاً من المعلومات التالية المستخرجة من الدفاتر المحاسبية لمؤسسة

"تيم" للحلويات خلال سنة 2018:

اجمالي غائض الاستغلال = 4650,000	المبيعات من المنتجات = 10800,000
المنتوجات العملياتية الأخرى = 660,000	الإنتاج المثبت = 0
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات = 1350,000	اعانات الاستغلال = 0
الاسترجاعات عن عن خسائر القيمة والمؤونات = 0	انتاج السنة المالية = 11550,000
المنتوجات المالية = 1125,000	الخدمات الخارجية والاستهلاكات
النتيجة العادية قبل الضريبة = 3360,000	الأخرى = 900,000
عناصر غير عادية - منتوجات = 90,000	استهلاك السنة المالية = 5400,000
	الضرائب والرسوم = 300,000
	عناصر غير عادية - أعباء = 70,000
	معدل الضرائب على الأرباح = 19%

معلومات إضافية:

يتضمن ح/60 المشتريات المستهلكة الحسابات التالية: ح/601 المواد الأولية المستهلكة بقيمة 4050,000،

أما الحسابات من ح/602 الى ح/608 فتمثل المبلغ المتبقي وتوزع كما يلي:

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

البيان	المبلغ الموزع	وظيفة الشراء	وظيفة الانتاج	الوظيفة التجارية	وظيفة الادارة
ح/602 الى ح/608	.....	...	%40	%20	%20
ح/61+ح/62	.....	2.5			
ح/63	.....	%20	480,000	%30	....
ح/64	.....	%25	%10	...	%40
ح/68	.....	2	10	2	6

المطلوب:

===== اعداد حساب النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة.

التمرين الرابع:

من أجل تحليل نسب مستويات النتائج لشركة المتميز تحصلنا على حساب النتائج للسنتين (N) و(N-1)

كالآتي:

السنة N -1	السنة N	البيان
4500.000	5000.000	المبيعات والمنتجات الملحقة
.....	300.000	الانتاج المخزن
350.000	.....	الانتاج المثبت

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

50.000	-	اعانات الاستغلال
.....	5500.000	<b>1- انتاج السنة المالية</b>
.....	2600.000	المشتريات المستهلكة
1200.000	.....	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
.....	.....	<b>2- استهلاك السنة المالية</b>
1600.000	.....	<b>3- القيمة المضافة للاستغلال</b>
.....	600.000	أعباء المستخدمين
.....	250.000	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
760.000	.....	<b>4- اجمالي فائض الاستغلال</b>
.....	308.000	المنتجات العملياتية الأخرى
90.000	120.000	الأعباء العملياتية الأخرى
560.000	.....	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
110.000	65.000	الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات
500.000	.....	<b>5- النتيجة العملياتية</b>
.....	220.000	المنتجات المالية
.....	.....	الأعباء المالية
.....	36.000	<b>6- النتيجة المالية</b>

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

.....	.....	7- النتيجة العادية قبل الضرائب
.....	.....	الضرائب الواجب دفعها عن النتيجة العادية
-	-	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية
6490.000	.....	مجموع منتوجات الأنشطة العادية
5939.200	.....	مجموع أعباء الأنشطة العادية
.....	.....	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
.....	-	عناصر غير عادية - منتجات -
40.000	-	عناصر غير عادية - أعباء -
.....	-	9- النتيجة غير العادية
.....	606.690	10- صافي نتيجة السنة المالية

إذا علمت أنه بتوفر المعلومات الآتية :

خلال السنة N-1	خلال السنة N
معدل الضريبة يقدر بـ 19%	معدل الضريبة يقدر بـ 19% أما معدل الادماج فيقدر بـ 40%
الأرباح الموزعة تقدر بـ 171.240 دج وتمثل 30%	ح/ 75 يتضمن الحساب الفرعي 752 بقيمة 58.000 دج
من أعباء المستخدمين.	ح/ 65 يتضمن الحساب الفرعي 652 بقيمة 85000 دج
الانتاج المخزن يمثل 5/1 من رقم الأعمال.	ح/ 66 يتضمن كل من ح/ 665 بمبلغ 34.000 دج،
رأس المال يقدر بـ 9000.000 دج.	وح/ 667 بمبلغ 50.000 دج

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

<p>- الاقتراضات والديون المالية المشابهة تقدر بـ 1200.00 دج.</p>	<p>ح/76 يتضمن كل من ح/765 بمبلغ 18.000 دج، وح/767 بمبلغ 52.000 دج رأس المال يقدر بـ 9000.000 دج أما الاقتراضات والديون المالية المشابهة تقدر بـ 1600.000 دج في نهاية السنة وزعت الشركة 8% من النتيجة الصافية على العمال و 60% على المساهمين والشركاء.</p>
--	---

المطلوب:

1- أكمل حساب النتائج مع شرح العمليات الحسابية.

2- احسب لكل دورة انتاجية كل من:

- نسب تجزئة القيمة المضافة، نسب تجزئة فائض الاستغلال - نسب المردودية الاقتصادية والمالية - نسب

تغير كل من رقم الأعمال، انتاج السنة المالية، النتيجة الصافية للسنة المالية - قدرة التمويل الذاتي،

والتمويل الذاتي.

الحلول:

التمرين الأول:

اتمام جدول حساب النتائج لإحدى المؤسسات للسنة N:

السنة N	البيان
2100.000	المبيعات والمنتجات الملحقة
200.000	الانتاج المخزن

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

100.000	الانتاج المثبت
50.000	اعانات الاستغلال
<b>2450.000</b>	<b>2- انتاج السنة المالية</b>
1000.000	المشتريات المستهلكة
600.000	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
<b>1600.000</b>	<b>3- استهلاك السنة المالية</b>
<b>850.000</b>	<b>4- القيمة المضافة للاستغلال</b>
<b>300.000</b>	أعباء المستخدمين
120.000	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
<b>430.000</b>	<b>5- اجمالي فائض الاستغلال</b>
130.000	المنتجات العملية الأخرى
60.000	الأعباء العملية الأخرى
<b>220.000</b>	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
80.000	الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات
<b>360.000</b>	<b>6- النتيجة العملية</b>
140.000	المنتجات المالية
<b>170.000</b>	الأعباء المالية



## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

(30.000) سالبة	7- النتيجة المالية
330.000	8- النتيجة اعادية قبل الضريبة
26.700	الضرائب الواجب دفعها عن النتيجة العادية قبل الضريبة
-	الضرائب المؤجلة
267.300	9- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
12.500	عناصر غير عادية - منتجات -
18.500	عناصر غير عادية - أعباء -
(6.000)	10- النتيجة غير العادية
261.300	11- صافي نتيجة السنة المالية

التمرين الثاني:

جدول النتائج لشركة عبد المؤمن بتاريخ N/12/31:

المبلغ	البيان
7200.000	المبيعات والمنتجات الملحقة
2880.000	الانتاج المخزن
960.000	الانتاج المثبت
1440.000	اعانات الاستغلال

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

12480.000	<b>11- إنتاج السنة المالية</b>
5400.000	المشتريات المستهلكة
3240.000	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
8640.000	<b>12- استهلاك السنة المالية</b>
3840.000	<b>13- القيمة المضافة للاستغلال</b>
1220.000	أعباء المستخدمين
120.000	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
2500.000	<b>14- إجمالي فائض الاستغلال</b>
644.000	المنتجات العملية الأخرى
336.000	الأعباء العملية الأخرى
1200.000	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
192.000	الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات
1800.000	<b>15- النتيجة العملية</b>
264.000	المنتجات المالية
314.000	الأعباء المالية
(50.000)	<b>16- النتيجة المالية</b>
1750.000	<b>17- النتيجة العادية قبل الضرائب</b>
332500	الضرائب الواجب دفعها عن النتيجة العادية

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

-	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية
13580.000	مجموع منتوجات الأنشطة العادية
12162.500	مجموع أعباء الأنشطة العادية
1417.500	<b>18- النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b>
-	عناصر غير عادية - منتجات -
-	عناصر غير عادية - أعباء -
-	<b>19- النتيجة غير العادية</b>
1417.500	<b>20- صافي نتيجة السنة المالية</b>

التمرين الثالث:

إعداد حساب النتائج حسب الوظيفة لمؤسسة "تيم" للحلويات لسنة 2018:

المبلغ	البيان
10800.000	المبيعات والمنتوجات الملحقة
750.000	الانتاج المخزن
-	الانتاج المثبت
-	اعانات الاستغلال
<b>1550.000</b>	<b>1- انتاج السنة المالية</b>
4500.000	المشتريات المستهلكة
900.000	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

5400.000	2- استهلاك السنة المالية
6150.000	3- القيمة المضافة للاستغلال
1200.000	أعباء المستخدمين
300.000	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
4650.000	4- اجمالي فائض الاستغلال
660.000	المنتجات العملية الأخرى
375.000	الأعباء العملية الأخرى
1350.000	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
-	الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات
3585.000	5- النتيجة العملية
900.000	المنتجات المالية
1125.000	الأعباء المالية
225.000	6- النتيجة المالية
3360.000	7- النتيجة العادية قبل الضرائب
638.400	الضرائب الواجب دفعها عن النتيجة العادية
-	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية
2721.600	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
90.000	عناصر غير عادية - منتجات -

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

70.000	عناصر غير عادية - أعباء-
20.000	9- النتيجة غير العادية
<b>2741.600</b>	<b>10- صافي نتيجة السنة المالية</b>

جدول إعادة ترتيب الأعباء:

البيان	المبلغ الموزع	وظيفة الشراء	وظيفة الانتاج	الوظيفة التجارية	وظيفة الادارة
ح/602 الى ح/ 608	450.000	90.000	80.000	90.000	90.000
ح/61+ح/62	900.000	225.000	135.000	270.000	270.000
ح/63	1200.000	240.000	480,000	360.000	120.000
ح/64	300.000	75.000	30.000	75.000	120.000
ح/68	1350.000	135000	675.000	135.000	405.000
المجموع	4200.000	765.000	1500.000	930.000	1005.000

جدول حساب النتائج حسب الوظيفة:

المبلغ	البيان
10800.000	المبيعات والمنتجات الملحقة
750.000	الانتاج المخزن
-	الانتاج المثبت

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

-	اعانات الاستغلال
<b>1550.000</b>	<b>انتاج السنة المالية</b>
10800.000	رقم الاعمال
5565.000	تكلفة المبيعات
<b>5235.000</b>	<b>هامش الربح الاجمالي</b>
660.000	المنتجات العملية الأخرى
9300.000	الأعباء التجارية
1005.000	الأعباء الادارية
1350.000	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
-	الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات
<b>3585.000</b>	<b>النتيجة العملية</b>
900.000	المنتجات المالية
1125.000	الأعباء المالية
<b>225.000</b>	<b>النتيجة المالية</b>
<b>3360.000</b>	<b>النتيجة العادية قبل الضرائب</b>
638.400	الضرائب الواجب دفعها عن النتيجة العادية
-	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

2721.600	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
90.000	عناصر غير عادية - منتجات -
70.000	عناصر غير عادية - أعباء -
20.000	النتيجة غير العادية
2741.600	صافي نتيجة السنة المالية

تكلفة المبيعات = ح/601 + وظيفة الشراء + وظيفة الإنتاج - الإنتاج المخزن

هامش الربح الإجمالي = رقم الاعمال - تكلفة المبيعات

النتيجة التشغيلية = هامش الربح + منتوجات عملياتية أخرى - وظيفة تجارية - وظيفة الإدارة - أعباء عملياتية أخرى

ثالثا - تحليل شامل لكل من الميزانية وحسابات النتائج:

تمرين:

إذا توفرت لديك الميزانية الوظيفية لمؤسسة معتر بالله وشركاؤه بتاريخ 31-12-2018:

الاستخدامات	المبلغ	%	الموارد	المبلغ	%
الاستخدامات المستقرة	57600	28,8	الموارد المستقرة	64400	32,2
			التمويل الخاص	60000	?
			ديون مالية	4400	-
الاستخدامات المتداولة	142400	71,2	الموارد المتداولة	135600	67,8
للاستغلال	54000	?	للاستغلال	45200	?
- بضاعة	34000		- الموردون	40000	

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

	4000	-أوراق الدفع		16000	-عملاء
	1200	-ديون أخرى		4000	-أوراق قبض
؟	56000	خارج الاستغلال	؟	50000	خارج الاستغلال
؟	34400	خزينة الموارد	؟	38400	خزينة الاستخدامات
100	200000	المجموع العام	100	200000	المجموع العام

بالإضافة الى المعلومات الآتية المستخرجة من:

### 1- الميزانية المالية:

2017-12-31	البيان	2017-12-31	البيان
20000	الموردون	26000	البضائع
8000	أوراق الدفع	56000	الزبائن
		20000	أوراق القبض

دفاتر الجرد:

- المشتريات السنوية من البضاعة = 162000 دج

- تكلفة شراء البضاعة المباعة = 180000 دج

- رقم الأعمال السنوي = 240000 دج

المطلوب:

- أحسب كل من: الخزينة الصافية، نسب الدوران، نسب التوازن الهيكلي.



## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

- هل المؤسسة متوازنة مالياً، وهل هي قادرة على تسديد التزاماتها في آجالها أم لا؟ برر اجابتك مقترحا حلو ان وجدت.

الحل:

1- حساب الخزينة الصافية TN الخزينة الصافية = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

$$TN = 34400 - 38400 = 4000$$

حساب المدة المتوسطة لديون الزبائن:

المدة المتوسطة لديون الزبائن = 360 يوم / عدد الدورات

حيث أن: عدد الدورات = رقم الأعمال السنوي / متوسط ديون الزبائن

متوسط ديون الزبائن = (الزبائن وأوراق القبض لبداية الدورة + الزبائن وأوراق القبض لنهاية الدورة) / 2

اذن:

$$\text{متوسط ديون الزبائن} = \frac{2}{(4000 + 16000) + (20000 + 56000)} = 48000$$

$$\text{عدد الدورات} = \frac{240000}{548000} = 5$$

$$\text{المدة المتوسطة لديون الزبائن} = \frac{360}{5} = 72 \text{ يوم}$$

حساب المدة المتوسطة لديون الموردين:

المدة المتوسطة لديون الموردين = 360 يوم / عدد الدورات

حيث أن: عدد الدورات = المشتريات / متوسط ديون الموردين

متوسط ديون الموردين = ((الموردون + أوراق الدفع لبداية الدورة) + (الموردون + أوراق الدفع لنهاية الدورة)) / 2

$$\text{أي أن: متوسط ديون الموردين} = \frac{2}{(4000 + 40000) + (2000 + 20000)} = 35000$$

$$\text{عدد الدورات} = \frac{35000}{162000} = 4.5 \text{ دورات}$$

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

المدة المتوسطة لديون الموردين =  $360 / 7 = 80$  يوم

حساب المدة المتوسطة لدورات المخزونات المدة المتوسطة لتخزين البضائع =  $360$  يوم + عدد الدورات:

عدد الدورات = تكلفة شراء البضاعة المباعة / متوسط المخزون

متوسط المخزون = (مخزون أول المدة للبضاعة + مخزون آخر المدة لها) / 2

متوسط المخزون =  $2 / (34000 + 26000) = 30000$

عدد الدورات =  $180000 / 50000 = 6$  دورات

المدة المتوسطة التخزين المنتجات =  $360 / 6 = 60$  يوم

نسب التوازن الهيكلية:

1- نسبة تغطية الأموال المستثمرة:

نسبة تغطية الأموال المستثمرة = الموارد الثابتة / الأموال المستثمرة ..... 1

حيث أن:

الأموال المستثمرة = الاستخدامات الثابتة + BFRE ... 2

BFRE = أصول متداولة للاستغلال - ديون الاستغلال. بالتعويض نجد أن:

$$BFRE = 54000 - 45200 = 8800$$

بالتعويض في 2 نجد أن:

$$65400 = 8800 + 57600 = \text{الأموال المستثمرة}$$

بالتعويض في 1 نجد أن:

$$\text{نسبة تغطية الأموال المستثمرة} = 66400 / 64400 = 0.96\%$$

2- نسبة تغطية الاستخدامات الثابتة:

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

نسبة تغطية الاستخدامات الثابتة = الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة. بالتعويض نجد أن:

$$\text{نسبة تغطية الاستخدامات الثابتة} = 57600/64400 = 1.11\%$$

3- نسبة الاستدانة المالية:

$$\text{نسبة الاستدانة المالية} = \text{الاستدانة المالية} / \text{التمويل الخاص} \dots\dots\dots 1$$

$$\text{الاستدانة المالية} = \text{الديون المالية} + \text{خزينة الخصوم بالتعويض نجد أن:}$$

$$38800 = 4400 + 34400$$

$$\text{التمويل الخاص} = 60000$$

بالتعويض في 1 نجد أن:

$$\text{نسبة الاستدانة المالية} = 60000 / 38800 = 0.64\%$$

التعليق على وضعية المؤسسة:

نلاحظ من خلال هذه المؤشرات التي تم حسابها، أن الخزينة = 4000 أي أن هناك سيولة فيها. وبما أن مدة

دوران الزبائن والمخزونات أقصر من مدة دوران الموردون فإن ذلك يعني أنّ للمؤسسة القدرة على مواجهة ديون

الموردون في آجالها بديون الزبائن، ومن ثمة ليس من التسيير الجيد ترك الأموال في الخزينة دون توظيف. وباستخدام

نسبة تغطية الأموال المستثمرة نلاحظ أنها أقل من 1 والتي من المفروض أن تكون أكبر من الواحد مما يستلزم على

المؤسسة العمل على رفعها على الأقل إلى 1.

وكون نسبة تغطية الاستخدامات الثابتة أكبر من الواحد مما يدل على وجود FRNG موجب. أما نسبة

الاستدانة المالية فهي تعتبر مرتفعة نوعا ما، لكنها تبقى مقبولة إلى حد بعيد.

الميزانية الوظيفية لمؤسسة معترز بالله وشركاؤه بتاريخ 2018-12-31:

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

%	المبلغ	الموارد	%	المبلغ	الاستخدامات
32,2	64400	الموارد المستقرة	28,8	57600	الاستخدامات المستقرة
؟	60000	التمويل الخاص			
-	4400	ديون مالية			
67,8	135600	الموارد المتداولة	71,2	142400	الاستخدامات المتداولة
؟	45200	للاستغلال	؟	54000	للاستغلال
	40000	-الموردون		34000	-بضاعة
	4000	-أوراق الدفع		16000	-عملاء
	1200	-ديون أخرى		4000	-أوراق قبض
؟	56000	خارج الاستغلال	؟	50000	خارج الاستغلال
؟	34400	خزينة الموارد	؟	38400	خزينة الاستخدامات
<b>100</b>	<b>200000</b>	<b>المجموع العام</b>	<b>100</b>	<b>200000</b>	<b>المجموع العام</b>

رابعاً- تطبيقات حول قائمة التدفقات النقدية:

تمرين:

إليك الميزانية المالية لإحدى المؤسسات بتاريخ 31/12/2015 (قبل التوزيع):

2015	2014	الخصوم	2015	2014	الأصول
26000	22000	راس المال	24329	23418	الثبتات (ق إ)
1352	2184	احتياطات	(12365)	(11314)	الامتلاكات

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

5362	(624)	نتيجة الدورة	11964	12104	الثببتات(قص)
17705	12762	قروض بنكية	9635	7836	بضائع
3365	1825	موردو المخزونات	4236	3298	مواد اولية
936	723	موردو الثببتات	29	327	منتجات تامة
12320	11230	المساهمات	22314	12340	الزبائن
		البنكية الجارية	536	819	اوراق القبض
			17598	12484	البنك
			728	892	الصندوق
<b>67040</b>	<b>50100</b>	<b>المجموع</b>	<b>67040</b>	<b>50100</b>	<b>المجموع</b>

المعلومات الاضافية:

- سعر التنازل عن الثببت المتنازل عنه: 1058 دج.

- تسديد قرض سنة 2015 بقيمة: 2372 دج

- الاهتلاكات المتراكمة إلى تاريخ التنازل: 3188 دج.

- القيمة الاجمالية للثببت المتنازل عنه: 5029 دج.

- رفع راس المال نقدا.

- توزيع 208 دج على المساهمين.

المطلوب:

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

1- حساب القدرة على التمويل الذاتي

2- اعداد جدول تدفقات الخزينة.

الحل:

1- جدول التغيرات:

الأصول	التغير	الخصوم	التغير
التشبيات (ق إ)	911	راس المال	4000
بضائع	1799	الاهتلاكات	1051
مواد أولية	938	احتياطات	(832)
منتجات تامة	(298)	نتيجة الدورة	5986
الزبائن	9974	قروض	4943
أوراق القبض	(283)	موردو المخزونات	1540
البنك	5114	موردو التشبيات	213
الصندوق	(164)	المساهمات البنكية الجارية	1090
المجموع	17991	المجموع	17991

2- الجداول المساعدة:

- جدول التشبيات (مسحوبات من اقتناء التشبيات):

قيمة التشبيات 2014	+	-	قيمة التشبيات 2015
--------------------	---	---	--------------------

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التقييم المالي

24329	5029	5940	23418
-------	------	------	-------

- جدول القروض | (حساب الحصول على القروض):

قيمة القروض 2015	-	+	قيمة القروض 2014
17705	2372	7315	12762

- جدول الاهتلاكات:

قيمة الاهتلاكات 2015	-	+	قيمة الاهتلاكات 2014
12365	3188	4239	11314

- حساب فائض القيمة التنازل عن التثبيتات:

فائض القيمة = سعر التنازل - القيمة المتبقية للتثبيتات المتنازل عليه

القيمة المتبقية للتثبيتات المتنازل = تكلفة شراء التثبيت المتنازل عنه - الاهتلاك المتراكم لهذا التثبيت

القيمة المتبقية للتثبيتات المتنازل عليه = 5029 - 3188 = 1841

فائض القيمة = 1058 - 1841 = -783

1- حساب قدرة التمويل الذاتي:

قدرة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية قبل التوزيع + مخصصات الاهتلاكات و- فائض القيمة للتنازل عن

التثبيتات

= 5362 + 4239 - (783)

= 10384

4- جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة لسنة 2015:

## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

المبالغ	البيان
5362	نتيجة السنة المالية
4239	+ الاهتلاكات
0	- تغير في الضرائب المؤجلة
(2439)	- تغير في المخزونات
(9691)	- تغير الزبائن والحسابات الدائنة الاخرى
1753	- تغير الموردین والديون الاخرى
783	- ناقص أو فائض قيمة التنازل
7	تدفقات أموال الخزينة عن عمليات الاستغلال(1)
(5940)	- المسحوبات من اقتناء التثبيتات
1058	- تحصيلات من عمليات التنازل عن التثبيتات
(4882)	تدفقات أموال الخزينة من من عمليات الاستثمار(2)
(208)	- الحصص المدفوعة للمساهمين
4000	- رفع راس المال النقدي
7315	- الحصول على القروض
(2372)	- تسديد قروض
8735	تدفقات أموال الخزينة من عمليات التمويل(3)
3860	تغير الخزينة 1+2+3



## المحور التاسع - حالات عملية شاملة حول التطيل المالي

2146	اموال الخزينة عند الافتتاح
6006	اموال الخزينة عند الاقفال
3860	تغير الخزينة

### المراجع باللغة العربية:

1. أحمد بوراس، (2008): تمويل المنشآت الاقتصادية، (الطبعة الأولى)، دار العلوم، الجزائر، 2008.
2. أسماء بوزاغو، بن عومر سنوسي، (2020): تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية - دراسة حالة لشركة توزيع الكهرباء والغاز بمعسكر-، مجلة مجاميع المعرفة، (العدد 1)، المجلد 6، الجزائر.
3. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، (2011): التسيير المالي - الإدارة المالية الجزء الأول-، (الطبعة الثانية)، دار وائل للنشر عمان.
4. بلحاج فتيحة، (2016): الأسس النظرية والعلمية في اتخاذ القرار، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، (العدد 7).
5. بن نية محمد، (2019): محاضرات في لتحليل المالي، مطبوعة دروس موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تسويق الخدمات، قسم العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة.
6. بوفليسي نجمة وعثمان شهيرة، (2009): المعايير المالية لتمويل المشاريع الاستثمارية مداخله مقدمة ضمن الملتقى الوطني السادس حول دور الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة.
7. بوقرة رابح، (2007): محاضرات في نظرية القرار، (الطبعة الأولى)، دار المحمدية للنشر، الجزائر.
8. حطاب دلال، نور الدين زعبيط، (2017): تقييم الأداء المالي باستخدام نسب النقدية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة - دراسة حالة مؤسسة أرسيلو ميتال عناية للفترة 2012-2014، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، (العدد 01)، المجلد الرابع.

9. حكيمة حليمي، (2015): التسيير المالي، مطبوعة دروس موجهة لطلبة العلوم المالية، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، الجزائر.
10. حمزة محمود الزبيدي، (2011): التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، (الطبعة الثانية)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
11. حمود راجحي، (2012): التسيير المالي والمحاسبي: دروس وتمارين، (الطبعة الأولى)، نو ميديا للنشر والتوزيع، الجزائر.
12. خالد الراوي ويوسف سعادة، (2000): التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، (الطبعة الثانية)، دار المسيرة للطباعة والنشر، الأردن.
13. دريد كامل آل شبيب، (2007): مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة، (الطبعة الأولى)، عمان، الأردن.
14. رائد محمد عبد ربه، (2013): نظرية المنظمة والمؤسسات، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
15. رشيد واضح، (2002): المؤسسة في التشريع الجزائري، (الطبعة الخامسة)، دار هومة للنشر، الجزائر.
16. زهرة مختاري، (2011): التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين-، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس.
17. سعاد شعابنية، (2012) : المؤشرات المالية النسبية و المطلقة و دورها في ترشيد عملية القرارات المالية ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني التشخيصي المالي للمؤسسات الاقتصادية المنعقد

- يومي 22 و 12 ماي 2012 بكلية العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي الشريف مساعدي سوق اهراس، الجزائر.
18. سليمان بلعور، (2016): التسيير المالي -محاضرات وتطبيقات-، (الطبعة الأولى)، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
19. صافي فلوح، إسماعيل إسماعيل وآخرون، (2009): تحليل القوائم المالية، منشورات كلية الاقتصاد جامعة دمشق، سوريا.
20. صليحة عماري، (2019): المعايير الحالية الدولية للتقييم والتشخيص المالي والمحاسبي في البنوك، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية علوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة باجي مختار عنابة.
21. سعاد شعابنية، (2017): الاندماج البنكي كآلية لزيادة القدرة التنافسية -حالة بنوك دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية علوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة باجي مختار عنابة.
22. عبد الحليم كراجه وآخرون، (2006): الإدارة والتحليل المالي -أسس، مفاهيم، تطبيقات-، (الطبعة الثانية)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
23. عبد الرحمن بن سانية، (2019)، أساسيات التحليل المالي، مطبوعة دروس موجهة لطلبة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر.
24. عبد العظيم صبري ومحمود عبد العظيم، (2015): فن صناعة القرار عند القائد الصغير، (الطبعة الأولى)، المجموعة العربية للتدريب والنشر.

25. عبد الغفار حنفي (2006): الادارة المالية -مدخل اتخاذ القرارات -، (الطبعة الثانية) ، مؤسسة الاسكندرية ، ص 80
26. عبد الغفار حنفي، (2004): أساسيات التحليل ودراسات الجدوى، (الطبعة الأولى)، الدار الجامعية، الإسكندرية.
27. عبد المعطي رضا و محفوظ احمد جودة، (1999) : ادارة الائتمان ، (طبعة الاولى )، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن.
28. عدنان تايه النعيمي، راشد فؤاد التميمي، (2007): التحليل والتخطيط المالي، (الطبعة الأولى)، اليازوري، الأردن.
29. عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشه، (2007): أساسيات الإدارة المالية، (الطبعة الأولى)، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
30. عدنان نايه النعيمي، (2008): التحليل و التخطيط المالي، (الطبعة الأولى)، دار اليازوري العلمية لنشر و التوزيع ،الأردن.
31. عصمت محمد بن حمو، (2016): طرق ومحددات تقييم المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية في ظل استراتيجية الخوصصة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
32. علي فلاح الزعبي و احمد دودين، (2015): الاسس والاصول العلمية في ادارة الأعمال، (الطبعة الأولى)، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن.
33. عمار بن مالك، (2010): المنهج الحديث في التحليل المالي الاساسي في تقييم الاداء، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

34. عمر صخري، (2008): اقتصاد المؤسسة، (الطبعة السادسة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
35. فرحات غول، (2011): الوجيز في اقتصاد المؤسسة، (الطبعة الأولى)، دار الخلدونية، الجزائر.
36. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، من موقع الالكتروني:  
<https://smefinancial.wordpress.com/2009/05/01/%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%D3%D9%88%D9%82>
37. مبارك لسوس (2004): التسيير المالي، (الطبعة الأولى)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
38. محمد إبراهيم عبد الرحيم، (2008): اقتصاديات الاستثمار والتحويل والتحليل المالي، (الطبعة الأولى)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
39. محمد أبو نصار وجمعة حميدات، (2008): معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، مطابع الدستور التجارية، الأردن.
40. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، (2014): معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي - الجوانب النظرية والعلمية - (الطبعة الثالثة)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
41. محمد أحمد القايد، (2010): الإدارة المالية الدولية والعالمية"، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
42. محمد الزبيدي (2001): اساسيات الادارة المالية، (الطبعة الأولى)، دار النشر والتوزيع، عمان

43. محمد الفاتح محمود بشير المغرب، (2019): إدارة التمويل المصرفي، (الطبعة الأولى)، الأكاديمية الحديثة للكتاب، القاهرة، مصر.
44. محمد القدومي ومحمد هاني محمد وزيد عبوي، (2014): المفاهيم الإدارية الحديثة، (بدون طبعة)، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
45. محمد عبد الخالق، (2010): الادارة المالية، (بدون طبعة)، دار اسامة للنشر والتوزيع، الأردن.
46. محمد عبد السلام أحمد وإبراهيم السيد، (2017): إدارة الموارد المالية، (الطبعة الأولى)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.
47. محمد مدحت غسان الحيزي، دلال غسان الخيري، (2018): التحليل المالي -الكشف عن الانحراف والاختلاف-، (الطبعة الأولى)، الصايل للنشر والتوزيع، عمان.
48. محمد موسى لفته عربي، رشيد عباس الجزراوي، (2015): ادارة رؤوس الأموال وأثرها في تشغيل المنشآت، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن.
49. محمود الخلايلية، (1998): التحليل باستخدام البيانات المحاسبية، (الطبعة الثانية)، منشورات الجامعة الأردنية، الأردن.
50. مرابط محمد، (2019): محاضرات في مقياس التحليل المالي، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل.
51. مرارقة صالح، بوهرين فتيحة، (2010): المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 قائمة التدفقات النقدية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، (العدد 6)
52. منير شاكر محمد، اسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، (2005): التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، (الطبعة الثانية)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

53. مهدي عطية موحى الجبوري، محاضرة الإدارة المالية، جامعة بابل، ص 02، من الموقع:  
<http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=9&lci>  
[d=38004](http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=9&lci)
54. ناصر دادي عدون، (1998): اقتصاد المؤسسة، (الطبعة الأولى)، دار المحمدية، الجزائر.
55. ناصر دادي عدوان، (2004): اقتصاد المؤسسة، (طبعة الثانية)، دار المحمدية، الجزائر.
56. نور الدين وكال، الحاج خليفة، (2016): التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة، (العدد 01)، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية.
57. هوارى معراج وعمر حاج سعيد، (2013): التمويل التأجيري، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى.
- المراجع باللغة الأجنبية:
58. Guillaume Mordant, (1998): méthodologie d'analyse financière, Paris, sur le site web: Méthodologie analyse financière (bnf.fr)
59. Majed Abdel Majid Kabajeh, Said Mukhled Ahmed El Nu'aimet, Firas Naim Dahmash, (2012): the Relationship between the ROA,ROE end ROI Ratios with jordanain Insurance Pulic companies Market Share prices n international journal of Humanities and social Science (No=11), Vol , Usa